A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WIPO/ACE/OD/1/2
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 7 سبتمبر 2021

الحوار الإلكتروني للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ

الاجتماع الأول
21 سبتمبر 2021

التطورات الجديدة في مكافحة التقليد والقرصنة على الإنترنت

مساهمات من إعدادا الصين وألمانيا وهنغاريا وبيرو والفلبين والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا

1. بعد تأجيل الدورة الخامسة عشرة للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، فإن حوارها الإلكتروني هذا يتيح سبيلًا افتراضيًا إضافيًا لإجراء الحوار حول السياسات بشأن إذكاء الاحترام للملكية الفكرية وإنفاذها وهو حوار يركز على موضوع *التطورات الجديدة في مكافحة التقليد والقرصنة على الإنترنت*. وتعرض هذه الوثيقة في هذا الإطار مساهمات سبع دول أعضاء.

2. وتناقش مساهمة الصين التطورات المستجدة في الصين في مجال مكافحة التقليد والقرصنة على الإنترنت من خلال الاستفادة من نهج الصين الفريد في مجال إنفاذ الملكية الفكرية، والذي يتضمن نظام إنفاذ مزدوج، والتعاون بين مختلف الوكالات الحكومية، بالإضافة إلى إعادة الهيكلة الأخيرة لإدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية تحت الإدارة الحكومية لتنظيم الأسواق واستخدام إجراءات الإنفاذ الموجهة لمكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت.

3. وتركز مساهمة ألمانيا على نهج جديد لمكافحة التعدي على الملكية الفكرية عبر الإنترنت من خلال تطبيق المسؤولية الجنائية على منصات التجارة الرقمية التي تهدف إلى إتاحة أو ترويج الأعمال غير القانونية، بما في ذلك التعدي على العلامة التجارية والتصميم المسجل.

4. وتعرض مساهمة هنغاريا لمحة عامة عن المستجدات في إنفاذ الملكية الفكرية عبر الإنترنت في مجموعة دول أوروبا الوسطى ودول البلطيق. وتسرد الوثيقة العديد من المبادرات الأخيرة التي اتخذها أعضاء مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، بما في ذلك تنفيذ آليات التنسيق والعمليات التشريعية الجديدة لتنظيم دور الوسطاء عبر الإنترنت والعديد من التدابير الوقائية في شكل حملات توعية رقمية.

5. وتناقش مساهمة بيرو المحيط الإلكتروني باعتباره جبهة جديدة في مكافحة التعدي على الملكية الفكرية أثناء جائحة كوفيد-19 وكذلك العدو الحقيقي في هذه المعركة، ألا وهو مجموعات الجريمة المنظمة. وهي تصف نهج بيرو متعدد الجوانب لمكافحة التعدي على الملكية الفكرية من خلال تدابير تفاعلية ووقائية وإقناعية. وعلاوة على ذلك، تؤكد بيرو على التعاون بين سلطات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية والحلفاء الاستراتيجيين الذين هم في وضع أفضل لوضع حد للتعديات التي ترتكبها أطراف ثالثة وتحديد مرتكبي التعدي، مثل وسطاء الإنترنت. وتحقيقا لهذه الغاية، أُدرج حكم جديد في القانون الوطني للملكية الصناعية، والذي بموجبه يجوز إصدار الأمر بأن أي طرف ثالث له منصب أو قدرة خاصة قد يكون قادرًا على منع استمرار التعدي أو ارتكابه. بالإضافة إلى ذلك، تسعى بيرو إلى زيادة التعاون الطوعي مع وسطاء الإنترنت.

6. وتناقش مساهمة الفلبين النهج متعدد الأوجه الذي اعتمده مكتب الفلبين للملكية الفكرية استجابةً لتصاعد تعديات الملكية الفكرية عبر الإنترنت أثناء جائحة كوفيد-19. وتركز المساهمة على توسيع صلاحيات الإنفاذ عبر الإنترنت لمكتب إنفاذ حقوق الملكية الفكرية التابع لمكتب الفلبين للملكية الفكرية، وزيادة تعاون القطاع الخاص لتعزيز إنفاذ الملكية الفكرية على المنصات الرقمية، وتكييف الإطار التشريعي للاستجابة للتكنولوجيات الجديدة، فضلاً عن تحسين التدابير الحدودية والنظام القضائي والوعي على الصعيد الوطني كجزء من نهج إشراك المجتمع بأسره في الفلبين في مواجهة التقليد والقرصنة على الإنترنت.

7. وتنظر مساهمة الاتحاد الروسي في مختلف التدابير المتخذة لمكافحة القرصنة على الإنترنت فضلاً عن فعاليتها، وينعكس ذلك من خلال زيادة استهلاك المحتوى القانوني عبر الإنترنت. وتتمثل هذه التدابير في العديد من التطورات، بما في ذلك سن آلية جديدة لمكافحة التعدي على حق المؤلف على تطبيقات الهاتف المحمول واتفاقية طوعية موقعة من أصحاب الحقوق ومنصات استضافة الفيديو ومشغلي محركات البحث بهدف تسهيل التفاعل بين هذه الجهات الفاعلة وتعزيز إزالة المحتوى المتعدي بشكل سريع.

8. وتناقش مساهمة جنوب أفريقيا الدروس المستفادة خلال جائحة كوفيد-19 فيما يتعلق بجهود إنفاذ الملكية الفكرية. وعلى وجه الخصوص، توضح الوثيقة قدرة سلطات الإنفاذ في جنوب أفريقيا على التكيف بسرعة مع الظروف الجديدة واستخدام التكنولوجيات القائمة على الإنترنت لتسهيل التعاون وتعزيز التدريب وتكوين الكفاءات والنهوض بأنشطة إذكاء الوعي.

9. وترد المساهمات بالترتيب التالي:

التطورات المستجدة في الصين في مجال مكافحة التقليد والقرصنة على الإنترنت 3

نهج ألمانيا الجديد لمكافحة جرائم الإنترنت - قانون المسؤولية الجنائية عن تشغيل منصات التجارة الإجرامية في ضوء مكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية 8

المستجدات في مجال إنفاذ الملكية الفكرية على الإنترنت في مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق 14

الإنفاذ التعاوني في المحيط الرقمي: أوجه التآزر لتعزيز إجراءات الدولة أثناء جائحة كوفيد-19 21

نهج الفلبين لحماية الملكية الفكرية في مجال التجارة الرقمية 29

تجربة الاتحاد الروسي في مكافحة انتشار المحتوى المقرصن على الإنترنت 35

استخدام الإنترنت لدعم الإنفاذ الفعَّال للملكية الفكرية - تحرير القدرات وتعزيز التعاون وتوسيع نطاق أنشطة التثقيف والتوعية 39

[يلي ذلك المساهمات]

التطورات المستجدة في الصين في مجال مكافحة التقليد والقرصنة على الإنترنت

مساهمة من إعداد السيد هان زونليانغ، نائب المدير، شعبة تنسيق مكافحة التقليد والتعدي، مكتب مراقبة إنفاذ القانون، الإدارة الحكومية لتنظيم الأسواق، بيجين، الصين[*]

ملخص

تبين هذه المساهمة آخر التطورات في مجال مكافحة التقليد والقرصنة على الإنترنت في الصين. وتبدأ الوثيقة بعرض نهج الصين الفريد في مجال إنفاذ الملكية الفكرية، والذي يتضمن نظام إنفاذ مزدوج يجمع بين سلطات الإنفاذ الإداري من ناحية، وسلطات العدالة الجنائية من ناحية أخرى، وتسلط الضوء على التعاون بين مختلف الوكالات الحكومية بتيسير من الفريق الوطني الرائد المعني بمكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية والتقليد (الفريق الرائد) بالإضافة إلى إعادة الهيكلة الأخيرة لإدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية تحت الإدارة الحكومية لتنظيم الأسواق. وبعد ذلك، تستعرض هذه المساهمة النتائج الإيجابية للعمل المنسق في مجال مكافحة القرصنة والتقليد على الإنترنت، والتي تحققت بفضل تعزيز تنسيق الإنفاذ وإجراءات الإنفاذ الموجهة وتنقيح القوانين واللوائح لجعل إنفاذ حقوق الملكية الفكرية أكثر فعالية. وأخيرًا، تلخص المساهمة الخطوات المقبلة التي تخطط الحكومة الصينية لاتخاذها لمكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت، مع إبقاء احتياجات المواطنين والشواغل المجتمعية نصب الأعين.

[*] الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلف وليست بالضرورة آراء الأمانة أو الدول الأعضاء في الويبو.

أولاً. مقدمة

1. تولي الحكومة الصينية أهمية كبيرة لحماية الملكية الفكرية. وقد شدد الرئيس شي جين بينغ مرارًا وتكرارًا على الحاجة إلى تكثيف جهود إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، ورفع كلفة انتهاك القانون، وحماية حقوق الملكية الفكرية المشروعة لجميع المؤسسات. وفي 30 نوفمبر 2020، أكد مرة أخرى أن "الابتكار هو القوة المحركة الأولى للتنمية، وحماية الملكية الفكرية تعتبر حماية للابتكار". وفي 21 مايو 2021، أصدر رئيس مجلس الدولة لي كه تشيانغ توجيهًا مهمًا بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية ومكافحة التعدي[1].

2. وفي مجال إنفاذ الملكية الفكرية، ركزت الصين على وضع استراتيجية وطنية، واستفادت من الخبرة الدولية في بناء آليات للتنسيق، وأقامت تدريجيًا نظامًا يتوافق مع القواعد الدولية ويتكيف مع الخصائص الوطنية للصين.

ثانيًا. إنشاء نظام مميز لحماية حقوق الملكية الفكرية

أ. الآلية المزدوجة

3. تتبنى الصين آلية مزدوجة تجمع بين الإنفاذ الإداري والعدالة الجنائية فيما يخص حماية حقوق الملكية الفكرية. وثمة تقسيم واضح للعمل بين أجهزة الإنفاذ الإداري والعدالة الجنائية، حيث يؤدي كل منهما وظائفه الخاصة مع قدرتهما أيضًا على التلاقي بأسلوب فعال ومنسق.

4. وفي الصين، تتعامل سلطات الإنفاذ الإداري المعنية مع قضايا التعدي على حقوق الملكية الفكرية التي لا تشكل جرائم جنائية، بما في ذلك الإدارة الوطنية لحق المؤلف ووزارة الزراعة والشؤون الريفية، ووزارة الثقافة والسياحة، والإدارة العامة للجمارك والإدارة الحكومية لتنظيم الأسواق، والإدارة الوطنية للإذاعة والتلفزيون، والإدارة الوطنية للغابات والمراعي، والإدارة الوطنية للمنتجات الطبية. وعلى الجانب الآخر، تتولى سلطات الأمن العام القضايا التي بها شبهة جرائم جنائية متعلقة بالملكية الفكرية. وفي حالة وجود أدلة قاطعة ووقائع ملموسة، تُحول هذه القضايا إلى النيابات للمقاضاة وإلى المحاكم لإصدار الحكم.

ب. الجهود المشتركة لوكالات متعددة

5. تشمل حماية حقوق الملكية الفكرية في الصين عدة وكالات. وفي عام 2011، في جهد يرمي إلى تعزيز القيادة الموحدة لمكافحة التعدي على الملكية الفكرية، أنشأت الصين الفريق الوطني الرائد المعني بمكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية والتقليد (الفريق الرائد)، برئاسة مجلس الدولة[2]. كما أنشأت المقاطعات ومناطق الحكم الذاتي والبلديات وكالات مناظرة، مما صنع مشهدًا وطنيًا للتعاون الأفقي والترابط الرأسي.

6. وبعد الإصلاح المؤسسي في عام 2018، أصدر المكتب العام لمجلس الدولة إخطارًا خاصًا بتعديل تشكيل الفريق الرائد. وحاليًا، السيد/ وانغ يونغ، عضو مجلس الدولة، هو رئيس الفريق. ويعمل السيد/ تشانغ جونغ، وزير الإدارة الحكومية لتنظيم الأسواق، والسيد/ منغ يانغ، نائب الأمين العام لمجلس الدولة، كنائبين للرئيس.

7. ويضم الفريق الرائد الآن 27 وكالة عضو، بما في ذلك السلطات الإدارية أو سلطات إنفاذ القانون (مثل الإدارة الحكومية لتنظيم الأسواق، وإدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية، والإدارة الوطنية لحق المؤلف، ووزارة الزراعة والشؤون الريفية، ووزارة الثقافة والسياحة، والإدارة العامة للجمارك، والإدارة الوطنية للمنتجات الطبية)، وأجهزة العدالة الجنائية (مثل وزارة الأمن العام، والمحكمة الشعبية العليا، والنيابة الشعبية العليا) وكذلك وكالات إدارة الاقتصاد الكلي والإدارة الصناعية (مثل اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح،

---

[1] لمزيد من المعلومات، انظر
http://english.www.gov.cn/premier/news/202105/21/content_WS60a7b05ac6d0df57f98d9dd5.html.

[2] لمزيد من المعلومات حول عمل الفريق الرائد، انظر وانغ شنغلي وروي وينبياو (2017)، تنسيق إنفاذ الملكية الفكرية في الصين - تجارب على المستويين الوطني والمحلي (الصفحات 3-17 من الوثيقة WIPO/ACE/12/5 Rev. 2)؛ متاح على
https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=381796.

ووزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة التجارة). وقد أنشئ مكتب الفريق الرائد لدى الإدارة الحكومية لتنظيم الأسواق وهو يتولى العمل اليومي للفريق.

ج. تحسين كفاءة نظام إنفاذ القانون

8. في عام 2018، أجرت الحكومة الصينية إصلاحًا مؤسسيًا، ونتج عنه إنشاء الإدارة الحكومية لتنظيم الأسواق من أجل تنسيق التدابير الإدارية وموارد الإنفاذ والنهوض بنهج شامل لتنظيم الأسواق وإنفاذ القانون. ومن أجل تحسين نظام الملكية الفكرية، أعيدت هيكلة إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية ودُمجت في الإدارة الحكومية لتنظيم الأسواق.

9. والآن يضطلع كل من الإدارتين بدوره ولكنهما يتعاونان أيضًا. وتوفر إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية إرشادات عملية لفرق إنفاذ حقوق العلامات التجارية والبراءات على الصعيد الوطني، كما تصوغ وتوجه تطبيق معايير تحديد حقوق العلامات التجارية والبراءات وما يشكل تعديًا عليها، وتتولى الاختبار والمصادقة وتضع المعايير الأخرى ذات الصلة بمجال إنفاذ حقوق العلامات التجارية والبراءات. وفي الوقت نفسه، تنظم الإدارة الحكومية لتنظيم الأسواق وتقود إنفاذ العلامات التجارية والبراءات، مع إنفاذ محدد يقوم به فريق إنفاذ الإشراف الشامل على السوق، وهو المسؤول عن إنفاذ القانون في مجالات مثل العلامات التجارية والبراءات والمؤشرات الجغرافية وجودة الإنتاج وسلامة الأغذية وتسعير السلع ومكافحة الاحتكار والمعدات الخاصة.

ثالثًا. نتائج إيجابية في مجال مكافحة التقليد والقرصنة على الإنترنت

10. تنفيذًا لقرار الحكومة الصينية أعلاه بتعزيز القيادة الموحدة في مجال إنفاذ الملكية الفكرية، يُعزز مكتب الفريق الرائد والإدارة الحكومية لتنظيم الأسواق التعاون الأفقي والترابط الرأسي في عملهما، ويوحدان جهودهما من أجل تعزيز تنظيم وإنفاذ حقوق العلامات التجارية والبراءات وحق المؤلف وقواعد مكافحة المنافسة غير المشروعة وبالتالي الحد من التعديات على حقوق الملكية الفكرية. وتصف الفقرات التالية العمل المنفذ على مدار السنوات الأخيرة بمزيد من التفصيل.

أ. تعزيز التنسيق

11. في بداية كل عام، يعقد الفريق الرائد مؤتمرًا وطنيًا عن بعد مع الوكالات الأعضاء حول مكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية من أجل تلخيص العمل المنجز وتقييم المشكلات وتعيين المهام وفقًا لذلك.

12. ومنذ عام 2012، يصدر الفريق الرائد بصفة سنوية نقاطًا رئيسية تتعلق بالعمل مع تحديد المهام الرئيسية وإسناد المسؤوليات. وكهدف رئيسي للتنفيذ، تشمل النقاط الرئيسية السنوية بانتظام "مكافحة التعدي والتقليد على الإنترنت". وفي نهاية كل عام، تقيّم الوكالات الأعضاء في الفريق الرائد أداء السلطات المحلية. ولضمان الفعالية، تُدمج نتائج التقييم في نظام التقييم المعني.

ب. إجراءات الإنفاذ المستهدفة

13. في عامين متتاليين (2020 و2021)، أطلقت الإدارة الحكومية لتنظيم الأسواق حملة "القبضة الحديدية"، التي تهدف إلى قمع الأعمال غير المشروعة، مثل التعدي على العلامات التجارية والبراءات. وتركز الحملة على التعدي على المنتجات الرئيسية، بما في ذلك المنتجات المتعلقة بالصحة والسلامة، في كل من الأسواق المادية الرئيسية وسوق الإنترنت[3]. وبحلول الربع الأول من عام 2021، كان قد اكتمل التحقيق والمعالجة بشأن أكثر من 46000 حالة تعدي على حقوق الملكية الفكرية.

14. وفي الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر 2020، نفذت الإدارة الحكومية لتنظيم الأسواق، بالتعاون مع الوكالات الأعضاء الأخرى في الاجتماع المشترك بين الوزارات بشأن تنظيم سوق الإنترنت، أحدث إصدار من الإجراء الخاص "*عملية سيف الإنترنت*" والتي تُعنى

[3] يتوفر مزيد من المعلومات حول حملة القبضة الحديدية (باللغة الصينية) على الموقع الإلكتروني للإدارة الحكومية لتنظيم الأسواق عبر الرابطين:
http://gkml.samr.gov.cn/nsjg/zfjcj/201904/t20190426_293160.html (الإصدار الأول)
وhttp://gkml.samr.gov.cn/nsjg/zfjcj/202004/t20200428_314779.html (الإصدار الثاني).

بالإشراف على سوق الإنترنت. وكان هذا الإجراء الخاص يرمي إلى تعزيز إنفاذ قانون التجارة الإلكترونية، ومعالجة القضية المهمة المتعلقة ببيع السلع المتعدية على حقوق الملكية الفكرية عبر الإنترنت، والاضطلاع بمسؤوليات والتزامات شركات التجارة الإلكترونية والحد من ممارسات المنافسة غير المشروعة على الإنترنت[4]. وخلال "*عملية سيف الإنترنت*"، فحصت السلطات المُنظّمة للسوق المحلية ما يقرب من 4.38 مليون موقع إلكتروني ومتجر عبر الإنترنت، وحذفت 233,900 منتج غير قانوني من قوائم المعروضات، وطلبت من 23,100 موقعًا إزالة منتجات وحققت في 19,900 حالة وعالجتها، مما أدى إلى تطهير سوق الإنترنت بشكل فعال وحماية الحقوق المشروعة لأصحاب الحقوق والمستهلكين على حد سواء.

15. وفي عام 2020، نفذت الإدارة الوطنية لحق المؤلف، بالتعاون مع إدارة الفضاء السيبراني في الصين، ووزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات، ووزارة الأمن العام، إصدار 2020 من الإجراء الخاص "*عملية سيف الإنترنت*"، بغية مكافحة التعدي على حق المؤلف فيما يتعلق بالمصنفات السمعية البصرية ومنصات التجارة الإلكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي والتعليم عبر الإنترنت. وركز الإجراء الخاص على إنفاذ حق المؤلف في ألعاب الفيديو والموسيقى المُقدمة عبر الإنترنت ومنصات تبادل المعارف، واستمر في التأكيد على نتائج الإجراء الخاص السابق فيما يتعلق بالتوزيع عبر الإنترنت للمصنفات الأدبية والرسوم المتحركة والقصص المصورة والخدمات السحابية وتطبيقات الهاتف المحمول. وخلال الإجراء الخاص، حُذف ما يقرب من 3.24 مليون رابط منتهك لحق المؤلف، وأغلق 2884 موقعًا أو تطبيقًا للهاتف المحمول. وحققت السلطات في 724 حالة تعدي على حق المؤلف عبر الإنترنت وعالجت هذه الحالات، وكان من بينها 177 جريمة جنائية، حيث بلغت القيمة الإجمالية للتعدي 301 مليون يوان صيني، وتوسطت في 925 نزاعًا بشأن حق المؤلف عبر الإنترنت. وقد أدى ذلك إلى خلق بيئة صديقة لحق المؤلف عبر الإنترنت، وعزز الإشراف على كبار مزودي خدمة الإنترنت الذين يعرضون الأفلام أو الموسيقى أو الكتب أو يقدمون خدمات التخزين السحابي، وشجع أيضًا شركات الإنترنت على الوفاء بمسؤولياتها.

16. وبالإضافة إلى ذلك، نُشرت قائمة الإنذار المبكر المكونة من 71 مصنفًا رئيسيًا، أفلام بالتحديد، على ثماني دفعات بغية حماية حق المؤلف بشكل احترازي. وبناءً على هذه القوائم، يُطلب من مزودي الخدمات الشبكية اتخاذ إجراءات لحماية المصنفات الرئيسية خلال فترة إصدار الفيلم:

- لا يجوز لمزودي الخدمات الشبكية الذين يقدمون المحتوى مباشرة أن يوفروا المصنفات الواردة في القائمة؛
- يجب على مزودي الخدمات الشبكية الذين يوفرون مساحة تخزين منع المستخدمين من تحميل المصنفات الواردة في القائمة؛
- يجب على مزودي خدمات الويب ومواقع التجارة الإلكترونية ومتاجر التطبيقات التي توفر روابط البحث أن تسرع في معالجة التبليغات الواردة من مالك حق المؤلف بشأن حذف المحتوى المتعدي أو فصل الروابط المتعدية عن المصنفات الواردة في القائمة.

ج. تنقيح القوانين واللوائح

17. منذ عام 2019، أجريت تعديلات على قانون العلامات التجارية وقانون البراءات وقانون حق المؤلف لتحسين نظام التعويضات وزيادة العقوبات في حالات التعدي.

18. وفي أغسطس 2020، عدل مجلس الدولة *الأحكام المتعلقة بإحالة أجهزة إنفاذ القانون الإداري للقضايا ذات الشبهة الجنائية*. وأضيفت فقرة ثانية إلى المادة 3 لتحديد إجراءات إحالة القضايا ذات الشبهة الجنائية المتعلقة بالتعدي على الملكية الفكرية، مما يوطد الصلة بين الإنفاذ الإداري والعدالة الجنائية فيما يخص مسائل الملكية الفكرية.

19. وفي أغسطس 2020 أيضًا، أصدر مكتب الفريق الرائد، بالاشتراك مع تسعة كيانات، بما فيها المحكمة الشعبية العليا والنيابة الشعبية العليا ووزارة الأمن العام، "*آراء حول تعزيز التخلص من المنتجات المقلدة*"، والتي توضح بالتفصيل النطاق والإجراءات وطرق التخلص من السلع المقلدة.

[4] لمزيد من المعلومات حول عملية سيف الإنترنت (بالصينية)، انظر http://gkml.samr.gov.cn/nsjg/wjs/202010/t20201030_322742.html.

20. وفي نوفمبر 2020، قادت الإدارة الحكومية لتنظيم الأسواق وإدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية عملية وضع المعايير الوطنية لحماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها على منصات التجارة الإلكترونية بهدف دعم توجيه الأطراف في منصات التجارة الإلكترونية نحو تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها وتحسين بيئة التجارة الإلكترونية.

21. وفي مارس 2021، أصدرت الإدارة الحكومية لتنظيم الأسواق *التدابير الإدارية للإشراف على المعاملات عبر الإنترنت*، والتي حددت قضايا رئيسية مثل تسجيل الكيانات التجارية عبر الإنترنت، وتنظيم نماذج الأعمال الجديدة، ومسؤوليات مشغلي المنصات وحماية حقوق المستهلك.

22. وفي عام 2020، أصدرت الإدارة الوطنية لحق المؤلف إشعارًا بشأن تنظيم حق المؤلف في مصنفات التصوير الفوتوغرافي وإشعارًا بشأن زيادة تعزيز فحص الأدلة والبت بشأنها في مجال إنفاذ القانون الإداري لحق المؤلف[5].

23. وفي مايو 2021، أصدرت إدارة الصين الوطنية للملكية الفكرية ووزارة الأمن العام بشكل مشترك *آراء حول تعزيز التنسيق للنهوض بحماية الملكية الفكرية*[6].

رابعًا. الخطوات المقبلة

24. يعتبر عام 2021 هو العام الأول للخطة الخمسية الرابعة عشرة[7] وأيضًا عام تضافر الجهود لحماية حقوق الملكية الفكرية ومكافحة التقليد والقرصنة. وستواصل الصين تعزيز التنسيق بشكل عام وتغليظ عقوبات التعدي على الملكية الفكرية عبر الإنترنت، مع التركيز على احتياجات المواطنين والشواغل الاجتماعية. فضلاً عن ذلك، ستواصل الصين تركيز جهودها على الأساليب التنظيمية المبتكرة لزيادة القدرة على تتبع مصدر التعديات وتوجيه إجراءات الإنفاذ وفقًا لذلك، وستركز في الوقت نفسه أيضًا على البناء التعاوني والتنظيم التعاوني والاستفادة بشكل تعاوني من نموذج جديد لمكافحة التعدي على الملكية الفكرية، وذلك من أجل حماية الحقوق والمصالح المشروعة لأصحاب الحقوق والمستهلكين بشكل فعال.

[نهاية المساهمة]

[5] انظر (بالصينية)، http://www.ncac.gov.cn/chinacopyright/contents/12227/346726.shtml
وhttp://www.ncac.gov.cn/chinacopyright/contents/12233/353790.shtml.

[6] انظر (بالصينية)، http://www.gov.cn/zhengce/zhengceku/2021-05/24/content_5611192.htm.

[7] موجز للخطة الخمسية الرابعة عشرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأهداف البعيدة المدى حتى عام 2035 في جمهورية الصين الشعبية.

نهج ألمانيا الجديد لمكافحة جرائم الإنترنت - قانون المسؤولية الجنائية عن تشغيل منصات التجارة الإجرامية في ضوء مكافحة التعدي على حقوق الملكية الفكرية

مساهمة من إعداد السيد تيم ويزنر، مسؤول قانوني، والسيدة دوروثي شي، مسؤولة إدارية، الوزارة الاتحادية للعدل وحماية المستهلك، برلين، ألمانيا [*]

ملخص

لقد بسَّط الإنترنت تبادل السلع والخدمات بالعديد من الطرق، ولكن ليس دائماً للأفضل. ففي السنوات الأخيرة، أصبحت تجارة السلع والخدمات التي تتعدى على حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت من خلال منتديات وأسواق معينة - مثل تجارة العديد من السلع والخدمات غير القانونية الأخرى - مشكلة مستمرة تستلزم التعجيل باستحداث نُهُج جديدة. ومن بين النُهُج التي يمكن التفكير فيها تشديد القوانين الجنائية. ومن أجل سد الثغرات القانونية، استحدثت ألمانيا بنداً جديداً في قانونها الجنائي يستهدف بشكل مباشر مقدمي منصات التجارة الإجرامية على الإنترنت، ويتوخَّى مكافحة المنصات التي تهدف إلى التمكين من ارتكاب جرائم جنائية معينة أو الترويج لها، ومنها التعدي على العلامات التجارية والتصاميم. وعلاوةً على ذلك، سوف تُستحدَث خيارات تحقيق فعَّالة لمكافحة الجرائم الجنائية على الإنترنت، مثل مراقبة الاتصالات، وعمليات البحث على الإنترنت، وجمع بيانات ارتياد المواقع الإلكترونية. ولن يتأثر مشغلو المنصات الذين يهدف نموذج أعمالهم إلى البيع القانوني للسلع والخدمات.

[*] لا تُعبِّر الآراء الواردة في هذه الوثيقة إلا عن رأي كاتبها فقط، ولا تُعبِّر بالضرورة عن آراء أمانة الويبو أو أي من الدول الأعضاء فيها.

أولاً. المعلومات الأساسية

1. نشر مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية في يونيو 2020 *تقريره المرحلي لعام 2020 عن التعدي على حقوق الملكية الفكرية*. وكانت النتائج التالية ذات أهمية خاصة فيما يتعلق بالنظر في جرائم الملكية الفكرية بموجب القانون الجديد:

- تُمثل ممارسات التقليد والقرصنة مشكلة معقَّدة ومتنامية. وتستخدم نماذج الأعمال التي يتبناها المقلدون الإنترنت على نطاق واسع لتوزيع منتجاتهم.
- نظراً للقيمة العالية المرتبطة بالملكية الفكرية، فإن التعدي عليها بمثابة نشاط إجرامي مُربح ينطوي على مستوى منخفض نسبياً من المخاطر من حيث احتمالية اكتشافه أو التعرُّض للعقاب في حالة اكتشافه.
- تشارك مجموعات الجريمة المنظَّمة مشاركةً كبيرة في عمليات التقليد والقرصنة. وغالباً ما تقترن جرائم الملكية الفكرية بأنواع أخرى من الجرائم مثل غسيل الأموال والاتجار بالبشر والعمل القسري في بعض الأحيان؛ وقد أُبلِغ عن حالة واحدة في الاتحاد الأوروبي مرتبطة بمنظمة إرهابية[8].

2. ومن ثَمَّ، قد يكون من بين طُرق مكافحة التقليد إصلاح القانون الجنائي وتكييفه بما يلائم نماذج الأعمال الإجرامية الحديثة لضمان ألَّا تكون جرائم الملكية الفكرية "جرائم منخفضة الخطورة" وأن يكون بمقدور القانون الجنائي أداء مهمته لردعها.

ثانياً. المشكلة

3. على الرغم من أن أنشطة التعدي على الملكية الفكرية على الإنترنت قد خضعت بالفعل للملاحقة الجنائية في الماضي (انظر، على سبيل المثال، المرفق 1: البند 143 من قانون العلامات التجارية الألماني)، فقد استهدفت تلك الملاحقة حتى الآن المتعدي في المقام الأول. فغالباً ما لا يعرض مشغلو المنصات السلع بأنفسهم، بل يتيحون للغير عرض السلع في سوق الإنترنت. ويرتكب الجريمة الرئيسية (التعدي) بائع آخر. وفي حين أن مُشغِّل المنصة قد قدَّم الدعم في هذا الصدد، فإنه لا يخضع للمقاضاة إلَّا إذا كان من الممكن أن تُنسب إليه الجريمة الرئيسية (التي ارتكبها الغير). ويستلزم ذلك إما التواطؤ (التعاون المتعمَّد) أو التحريض (المشاركة من خلال الدعم المتعمَّد). ويتطلب كلاهما المعرفة بوصفها مقوّماً معرفياً للقصد.

4. وقد يكون إثبات المعرفة، التي يجب أن ترتبط في حالة التحريض على الأقل بالسمات الأساسية للجريمة الرئيسية، أمراً صعباً من الناحية العملية، خاصةً إذا لم يكن على مُشغِّل المنصة أن يكون على دراية بالعروض التي يعرضها الغير. فالسلع أو الخدمات المتداولة فعلياً على المنصة ليست مهمة بالضرورة للمُشغِّل؛ لأن هدفه هو معالجة أكبر عدد ممكن من المعاملات المُربحة عبر البنية التحتية. ويمكن أن تنشأ صعوبات خاصة مع المنصات المؤتمتة بالكامل التي يطرح البائع من خلالها السلع في السوق الافتراضية دون أن يكون على المُشغِّل تنشيط العرض يدوياً. ويهدف القانون الجنائي الجديد إلى تناول هذه الأنماط على نحوٍ أفضل بموجب القانون الجنائي.

ثالثاً. القانون الجديد[9]

أ. البند المحوري: البند 127 من القانون الجنائي الألماني

5. استُحدث بند جديد في القانون الجنائي الألماني لمكافحة تجارة أنواع مختلفة من السلع والخدمات غير القانونية، وأصبح بنداً محورياً في القانون الألماني الجديد. ونصَّت مقتطفات من البند 127 الجديد من القانون الجنائي الألماني على الآتي (انظر المرفق 2 للاطلاع على النص الكامل):

---

[8] التقرير المرحلي لعام 2020 عن التعدي على حقوق الملكية الفكرية: أهمية حقوق الملكية الفكرية، التعدي على حقوق الملكية الفكرية ومكافحة التقليد والقرصنة - الملخص التنفيذي، صفحة 4، متاح عبر الرابط: https://euipo.europa.eu/tunnel-web/secure/webdav/guest/document_library/observatory/documents/reports/2020_Status_Report_on_IPR_infringement/2020_Status_Report_on_IPR_infringement_exec_en.pdf

[9] في 19 أغسطس 2021، نُشر قانون تعديل القانون الجنائي - المسؤولية الجنائية عن تشغيل منصات التجارة الإجرامية على الإنترنت (قانون تعديل القانون الجنائي) في الجريدة الرسمية الألمانية للقانون الاتحادي، انظر

أ) صياغة البند 127 من القانون الجنائي الألماني

6. يُعاقَب كل من يدير منصة تجارة على الإنترنت بغرض التمكين من ارتكاب أفعال غير مشروعة أو الترويج لها بالسجن لمدة لا تزيد عن خمس سنوات أو غرامة مالية، ما لم يكن الفعل يُعاقَب عليه بعقوبة أشد بموجب أحكام أخرى. وفيما يلي الأفعال غير المشروعة بالمعنى المقصود في الجملة الأولى:

- الجرائم الجنائية الخطيرة؛
- الجرائم بموجب:
  - البنود 143 [*التعدي على العلامات الذي يعاقب عليه القانون*]، و143 أ [*التعدي على علامة تجارية في الاتحاد الأوروبي يعاقب عليه القانون*]، و144 [*استخدام مؤشرات المنشأ الجغرافي الذي يعاقب عليه القانون*] من قانون العلامات التجارية،
  - البندين 51 [التعدي على التصاميم الذي يعاقب عليه القانون] و65 [التعدي على تصاميم الجماعة الأوروبية الذي يعاقب عليه القانون] من قانون التصاميم.

- تعني عبارة "منصة التجارة على الإنترنت" في سياق هذا البند كل بنية تحتية افتراضية على الإنترنت، سواء في منطقة يمكن النفاذ فيها إلى تلك البنية التحتية الافتراضية بلا قيود أو في مناطق يكون النفاذ فيها مقيداً بعوائق تقنية، ما يمنح إمكانية عرض البشر أو السلع أو الخدمات أو المحتويات أو تبادلها.

- يُعاقَب كل من يرتكب الجريمة الواردة في الجملة الأولى من البند الفرعي (1) ارتكاباً قائماً على أساس تجاري أو على أساس كونه عضواً في عصابة تشكَّلت بغرض ارتكاب مثل هذه الجرائم بصورة متكررة، بالسجن لفترة تتراوح من ستة أشهر إلى عشر سنوات.

- يُعاقَب كل من يرتكب الجريمة الواردة في الجملة الأولى من البند الفرعي (1) بقصد التمكين من ارتكاب جريمة جنائية خطيرة أو الترويج لها، بالسجن لمدة تتراوح من سنة إلى عشر سنوات"[10].

ب) التفسير

7. يربط القانون صراحةً المنصة بالغرض الإجرامي، أي التمكين من ارتكاب أفعال إجرامية معينة أو الترويج لها؛ من أجل استبعاد المنصات التي تتَّبِع نموذج أعمال قانونياً. ويضمن ذلك اليقين القانوني للشركات التي يتمثل نموذج أعمالها في تشغيل منصات تتفق عروضها مع القانون. وهذا النوع من المنصات غير مُجرَّم صراحةً، وأنشطتها التجارية الحالية غير مقيَّدة بأي شكل من الأشكال. وينطبق الشيء نفسه على المنصات التي يستخدمها مستخدمون، في حالات فردية، لتجارة السلع غير القانونية، وذلك خلافاً للغرض المشروع من المنصة. ومن أجل افتراض العنصر الموضوعي للجريمة - أي أن الغرض من المنصة هو التمكين من ارتكاب الجرائم الجنائية أو الترويج لها - قد تتضمن المؤشرات طريقة عرض المنصة (على سبيل المثال، الفئات المحددة مسبقاً لبعض العروض غير القانونية للسلع) أو العرض العام لعروض السلع على المنصة. وليس من الضروري عرض العروض المجرَّمة فقط. بل يلزم دائماً فحص الظروف المحددة للحالات الفردية. فالعروض القانونية المنفصلة ذات الأهمية الثانوية أو التي تعمل على إخفاء التوجُّه الفعلي لا تمنع افتراض التوجُّه الإجرامي. وبالمثل، لا يمكن للعروض غير القانونية المنفصلة أن تُبرر افتراض وجود توجُّه إجرامي عام. ومن ناحية أخرى، إذا كان العرض ذا طبيعة إجرامية قوية أو غالبة، يمكن أن يكون لذلك قيمة كبيرة في الإشارة إلى توجُّه المنصة. ونظراً لأن هذه مجرد مؤشرات، فإن مشغلي المنصات ذات الأغراض القانونية ليسوا ملزمين بالتحقق من شرعية السلع المعروضة على منصاتهم بمبادرة منهم إذا لم يكن لديهم ما يشير إلى عدم شرعية العروض. ومن المؤشرات الأخرى للأغراض الإجرامية أن تتواجد المنصة على الشبكة المظلمة أو الخفية. وذلك لأن القيود المرتبطة بسهولة العثور على دوائر معينة تتعارض مع الهدف المعتاد للتداول والتجارة، وهو ضمان ارتفاع الطلب من خلال استهداف أكبر عدد ممكن من الأطراف المعنية. غير أنه لا ينبغي فرض قيود على المنصات التي يكون النفاذ إليها وإمكانية النفاذ إليها مقيداً باحتياطات تقنية خاصة - مثل تلك المنصات التي تعمل على الشبكة المظلمة - لأن الأسواق الرقمية التي تُعرض السلع والخدمات غير القانونية توجد أيضاً على أجزاء الشبكة التي يمكن النفاذ إليها دون قيود (الشبكة المرئية).

---

http://www.bgbl.de/xaver/bgbl/start.xav?startbk=Bundesanzeiger_BGBl&jumpTo=bgbl121s3544.pdf. وسيدخل القانون حيز التنفيذ في 1 أكتوبر 2021.

[10] ليست ترجمة رسمية.

ب. البنود 100أ، و100ب، و100ز من قانون الإجراءات الجنائية الألماني

8. يجب أن تتمكَّن سلطات إنفاذ القانون من مواجهة جرائم الإنترنت مواجهةً متسقة وفعَّالة. وستُستحدَث أيضاً خيارات تحقيق فعَّالة لمكافحة جرائم الإنترنت علاوةً على استحداث البند 127 في القانون الجنائي الألماني. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستُدرَج الجرائم المؤهلة (البند 127 (3) و(4) من القانون الجنائي الألماني) في قوائم الجرائم التي تُبرر مراقبة الاتصالات (البند 100أ من قانون الإجراءات الجنائية الألماني)، وعمليات البحث على الإنترنت (البند 100ب من قانون الإجراءات الجنائية الألماني)، وجمع بيانات ارتياد المواقع الإلكترونية المحتفَظ بها (البند 100ز (2) من قانون الإجراءات الجنائية الألماني).

ج. البند 5 من القانون الجنائي الألماني

9. ينص البند 5 من القانون الجنائي الألماني على الجرائم التي يمكن مقاضاتها بموجب القانون الجنائي الألماني على الرغم من أنها ارتُكبت في الخارج ولا يعاقِب عليها القانون في مكان ارتكابها. وعندما يتعلق الأمر بالمنصات والأسواق على الإنترنت، يكون هناك مرونة إلى حد ما بشأن موقع ارتكاب الجريمة. ومن السهل جداً على الجناة تشغيل منصاتهم وخوادمهم من الخارج والاستمرار في تقديم خدماتهم في ألمانيا. وقد يحاول الجناة، على وجه الخصوص، تشغيل منصاتهم من دول لا تعاقِب على تلك الجرائم أو تشغيلها داخل تلك الدول. ومن ثَمَّ، فإن إضافة البند 127 الجديد من القانون الجنائي الألماني إلى قائمة الجرائم الواردة في البند 5 سيكفل عدم تمكُّن الجناة الذين تربطهم صلة شخصية خاصة بألمانيا من الهروب من الملاحقة القضائية بموجب القانون الألماني عن طريق نقل مكان عملهم في الخارج إلى دولة لا تعاقِب على تلك الجرائم. ولمنع التطبيق غير المحدود للقانون، تستلزم هذه الصلة الشخصية أن يكون الجاني مواطناً ألمانياً أو يعيش في ألمانيا بصورة أساسية.

رابعاً. الخلاصة

10. يُمثل استحداث البند 127 نهجاً جديداً في مكافحة بيع السلع غير القانونية على الإنترنت بمختلف أنواعها. ولا جدال في أن تشديد القانون الجنائي ليس هو الحل النهائي لمكافحة التقليد، ولكنه قد يكون جزءاً فقط من حل شامل يتضمن العديد من المبادرات التشريعية وغير التشريعية الأخرى. ويُقر النظر في الملكية الفكرية بموجب البند 127 أيضاً بأن جريمة الملكية الفكرية ليست غير ضارة، ولكنها جريمة يمكن أن يكون لها عواقب وخيمة على صحة المستهلك بالإضافة إلى عواقبها الاقتصادية الهائلة.

[يلي ذلك المرفق الأول]

المرفق الأول

قانون حماية العلامات التجارية والعلامات الأخرى

البند 143 - التعدي على العلامات الذي يعاقب عليه القانون

1. أي شخص يرتكب الآتي في مجال التجارة بطريقة غير مشروعة

– يستخدم علامة بما يخالف الفقرة رقم 1 أو 2 من البند 14 (2)؛

– يستخدم علامة بما يخالف الفقرة رقم 3 من البند 14 (2) بقصد استغلال الطابع المميز لعلامة تجارية ذات سمعة طيبة أو سمعتها أو الإضرار بهما؛

– يضع علامة بما يخالف الفقرة رقم 1 من البند 14 (4) أو يعرض مادة تغليف أو تعبئة أو وسيلة تعريف أو يطرحها في السوق أو يخزِّنها أو يستوردها أو يصدِّرها للغير بما يخالف الفقرة رقم 2 أو 3 من البند 14 (4)، فإن استخدام العلامة

أ. يُحظَر بموجب الفقرة رقم 1 أو 2 من البند 14 (2)؛ أو

ب. يُحظَر على الغير بموجب الفقرة رقم 3 من البند 14 (2)، على أن يكون الفعل بقصد تسهيل استغلال الطابع المميز لعلامة تجارية ذات سمعة طيبة أو سمعتها أو الإضرار بهما؛

– يستخدم تسمية أو علامة بما يخالف البند 15 (2)؛ أو

– يستخدم تسمية أو علامة بما يخالف البند 15 (3) بقصد استغلال الطابع المميز لتسمية تجارية ذات سمعة طيبة أو سمعتها أو الإضرار بهما

يعاقَب بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات أو غرامة مالية.

(1أ) (مُلغَى)

(2) إذا ارتكب الجاني الفعل ارتكاباً قائماً على أساس تجاري أو على أساس كونه عضواً في عصابة تشكَّلت بغرض ارتكاب مثل هذه الجرائم باستمرار في الحالات الواردة في البند الفرعي (1)، تكون العقوبة السجن لمدة تتراوح من ثلاثة أشهر إلى خمس سنوات.

(3) يعاقب القانون على الشروع في الفعل.

(4) في الحالات المشار إليها في البند الفرعي (1)، لا تُتخَذ إجراءات تقاضي بشأن الجريمة إلَّا بناءً على طلب، ما لم تعتبر سلطات الملاحقة الجنائية التدخل بحكم المنصب أمراً ضرورياً بسبب المصلحة العامة المحددة في الملاحقة الجنائية.

(5) يجوز مصادرة الأشياء التي تتعلق بالجريمة الجنائية. ويُطبَّق البند 74أ من القانون الجنائي (Strafgesetzbuch). وفي حال تأييد دعاوى الإتلاف المشار إليها في البند 18 في الإجراءات القضائية وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الجنائية التي تنظِّم تعويض الشخص المتضرر (البنود 403 إلى 406ج من قانون الإجراءات الجنائية)، لن تُطبَّق الأحكام المتعلقة بالمصادرة (البنود 74 إلى 74و من قانون الإجراءات الجنائية).

(6) في حال فرض عقوبة، يصدر أمر بناءً على طلب من الطرف المتضرر، وعند إثبات مصلحة مشروعة تفيد بأن يُعلَن عن الإدانة عند الطلب. ويجب أن يحدِّد الحُكم طبيعة النشر.

(7) (مُلغَى)[11]

[11] https://www.gesetze-im-internet.de/englisch_markeng/index.html.

المرفق الثاني

البند 127 من القانون الجنائي الألماني

1. يُعاقَب كل من يدير منصة تجارة على الإنترنت بغرض التمكين من ارتكاب أفعال غير مشروعة أو الترويج لها بالسجن لمدة لا تزيد عن خمس سنوات أو غرامة مالية، ما لم يكن الفعل يُعاقَب عليه بعقوبة أشد بموجب أحكام أخرى. وفيما يلي الأفعال غير المشروعة بالمعنى المقصود في الجملة الأولى:

– الجرائم الجنائية الخطيرة؛

– الجرائم بموجب

البنود 86، و86أ، و91، و130، و147، والفقرة رقم 3 من البند 148 (1)، والبنود 149، و152ب، و176أ (2)، والبند 176ب (2)، والبند 180 (2)، والجملة الثانية من البند 184ب (1)، والبند 184ج (1)، والبند 184ط (1) و(3)، والبنود 202أ، و202ب، و202ج، و202د، و232، و232أ (1) و(2) و(5) و(6)، والبند 232ب (1) و(2) و(4) فيما يتعلق بالبند 232أ (5) بموجب البنود 233، و233أ، و236، و259، و260، وبموجب البند 261 (1) و(2)، بموجب الشروط الواردة في الجملة الثانية من البند 261 (5)، وبموجب البنود 263، و263أ، و267، و269، و275، و276، و303أ، و303ب،

البند 4 (1) إلى (3) من قانون مكافحة تعاطي المنشطات في مجال الرياضة،

الفقرة رقم 1 من الجملة الأولى من البند 29 (1) فيما يتعلق أيضاً بالبند الفرعي (6) والبندين الفرعيين (2) و(3) من قانون مكافحة المخدرات،

البند 19 (1) إلى (3) من قانون الرقابة على السلع،

البند 4 (1) و(2) من قانون مكافحة المؤثرات النفسانية الجديدة،

البند 95 (1) إلى (3) من قانون المنتجات الطبية،

الفقرتين الفرعيتين "ب" و"ج" ضمن الفقرتين رقم 1 و2 من البند 52 (1)، والفقرتين رقم 1 و7 من البند 52 (2) و(3)، فضلاً عن البندين الفرعيين (5) و(6) من قانون الأسلحة،

البند 40 (1) إلى (3) من قانون المتفجرات،

البند 13 من قانون سلائف المتفجرات،

الفقرتين رقم 4 و5 من البند 83 (1) فضلاً عن 83 (4) من قانون حماية الملكية الثقافية،

البنود 143، و143أ و144 من قانون العلامات التجارية،

البندين 51 و65 من قانون التصاميم.

2. تعني عبارة "منصة التجارة على الإنترنت" في سياق هذا البند كل بنية تحتية افتراضية على الإنترنت، سواء في منطقة يمكن النفاذ فيها إلى تلك البنية التحتية الافتراضية بلا قيود أو في مناطق يكون النفاذ فيها مقيداً بعوائق تقنية، ما يمنح إمكانية عرض البشر أو السلع أو الخدمات أو المحتويات أو تبادلها (البند 11 (3)).

3. يُعاقَب كل من يرتكب الجريمة الواردة في الجملة الأولى من البند الفرعي (1) ارتكاباً قائماً على أساس تجاري أو على أساس كونه عضواً في عصابة تشكَّلت بغرض ارتكاب مثل هذه الجرائم بصورة متكررة، بالسجن لفترة تتراوح من ستة أشهر إلى عشر سنوات.

4. يُعاقَب كل من يرتكب الجريمة الواردة في الجملة الأولى من البند الفرعي (1) بقصد التمكين من ارتكاب جريمة جنائية خطيرة أو الترويج لها، بالسجن لمدة تتراوح من سنة إلى عشر سنوات.[12]

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]

[12] ليست ترجمة رسمية.

المستجدات في مجال إنفاذ الملكية الفكرية على الإنترنت في مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق

مساهمة من إعداد السيد بيتر لابودي، رئيس إدارة حق المؤلف، مكتب هنغاريا للملكية الفكرية، بودابست، هنغاريا [*]

ملخص

تركّز المساهمة التالية على المستجدات في مجال إنفاذ الملكية الفكرية على الإنترنت في مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. وتوضِّح اتجاهات معينة، بناءً على التقارير التي قدَّمها أعضاء مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق، ومنها التحوُّل من النفاذ إلى المحتوى المتعدي عبر شبكات النظراء إلى (سوء) استخدام البيانات وخدمات البث. وتُبيّن المساهمة أيضاً النُهُج المختلفة التي نفَّذها أعضاء المجموعة لتحسين حماية الملكية الفكرية وإنفاذها في البيئة الرقمية. وتشمل هذه النُهُج مبادرات لضمان تحقيق مستوى أفضل من التنسيق بين مختلف الكيانات العاملة في مجال إنفاذ الملكية الفكرية بالإضافة إلى نُهُج تشريعية جديدة للتصدي لانتهاك الملكية الفكرية على الإنترنت. وأخيراً، توضِّح المساهمة استراتيجية مشتركة اعتمدها غالبية أعضاء المجموعة تركّز على منع انتهاكات الملكية الفكرية من خلال إذكاء الوعي العام والتثقيف.

أولاً. مقدمة

1. تُعد حماية جميع أشكال حقوق الملكية الفكرية ومكافحة انتهاك تلك الحقوق من الأولويات بالنسبة إلى أعضاء مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق. ويكتسي إنفاذ الملكية الفكرية على الإنترنت أهمية نظراً لأن معدل القرصنة على الإنترنت لا يزال مرتفعاً بوجه خاص مقارنةً بالأشكال الأخرى لانتهاكات حقوق الملكية الفكرية. ويمكن ملاحظة اتجاه متحوِّل في سياق الإنترنت يتمثل في الآتي: بينما أصبح تنزيل المحتوى المتعدي عبر شبكات النظراء أقل أهمية بكثير، يكتسب (سوء) استخدام البيانات وخدمات البث شعبية. وأخيراً، تتزايد أيضاً أهمية استخدام منصات التواصل الاجتماعي بوصفها وسيلة للإعلان عن المواد التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية وبيعها.

2. وطبَّق (ولا يزال يطبِّق) أعضاء المجموعة عدة نُهُج لحماية حقوق الملكية الفكرية في عالم الإنترنت.

3. وأنشأ بعض أعضاء المجموعة آليات لضمان تحقيق تنسيق أفضل بين مختلف مستويات المؤسسات الحكومية والسلطات العامة العاملة في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، وكذلك الجهات الفاعلة في السوق والمنظمات التمثيلية المهنية المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية. وتُظهر التجربة أن إنشاء مثل هذه الآليات الدائمة والمنظَّمة يؤدي إلى تعاون أفضل بين الجهات الفاعلة المعنية.

4. وتُجرَى عمليات تشريعية جديدة بهدف تنظيم دور منصات الإنترنت في سياق إنفاذ حقوق الملكية الفكرية لدى بعض أعضاء المجموعة خاصةً، على سبيل المثال لا الحصر، تلك البلدان التي تشكّل جزءاً من الاتحاد الأوروبي.

5. ويركّز أحد النُهُج المشتركة التي تتبعها غالبية بلدان المجموعة على منع انتهاكات حقوق الملكية الفكرية. وفي هذا السياق، يكتسي مستوى الوعي العام بحقوق الملكية الفكرية أهمية قصوى. وفي هذا الإطار، اعتمد أعضاء المجموعة حزمة متنوعة من الأدوات في السنوات الأخيرة. وقد تحوَّل الاتجاه العام (بسبب الظروف الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في المقام الأول) بشأن كيفية التعامل مع الجماهير المستهدفة من إذكاء الوعي في البيئة المادية إلى عالم الإنترنت، وخاصةً وسائل التواصل الاجتماعي. ولهذه الغاية، أُنشئت العديد من المواقع الإلكترونية الإعلامية، وكُلِّفت الشخصيات المؤثرة على وسائل التواصل الاجتماعي بأداء دورها الإعلامي، وحُمِّلت مواد جديدة، وأُطلقت حملات على الإنترنت، وعُقدت حلقات عمل ومحاضرات ومؤتمرات افتراضية لإعلام الجمهور العام، ولا سيَّما الشباب، بأهمية الحماية الفعَّالة لحقوق الملكية الفكرية.

6. وبالإضافة إلى إنفاذ حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت، تظل مكافحة القرصنة والانتهاكات المادية (من خلال التدابير الجمركية مثلاً) أولوية قصوى في منطقة أوروبا الوسطى والبلطيق.

7. وتقدِّم الفقرات التالية مزيداً من التفاصيل بشأن المستجدات المتعلقة بإنفاذ الملكية الفكرية على الإنترنت لدى بعض أعضاء المجموعة.

[*] لا تُعبِّر الآراء الواردة في هذه الوثيقة إلا عن رأي كاتبها فقط، ولا تُعبِّر بالضرورة عن آراء أمانة الويبو أو أي من الدول الأعضاء فيها.

ثانياً. المستجدات في البلدان

أ. كرواتيا

8. أنشأت كرواتيا، اعتباراً من عام 2010، آلية تنسيق دائمة تهدف إلى تحسين كفاءة نظام إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. وفي هذا الإطار، يجري رصد إعداد المبادرات والأنشطة المتعلقة بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية باستمرار على المستويات الوطنية والأوروبية والدولية. ويعمل نموذج التنسيق على عدة مستويات من خلال هيئات التنسيق الدائمة، والأفرقة الفرعية المعنية بالتنسيق، والأفرقة العاملة المخصَّصة التي تقدم الدعم للأنشطة المهنية الفردية. وقد مكَّنت آلية التنسيق المذكورة من تحسين التعاون بين جميع الكيانات المختصة في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في كرواتيا، وكذلك مستخدمي نظام الحماية (أصحاب الحقوق)[13].

9. وأُنشئ الفريق العامل المعني بإحصاءات إنفاذ حقوق الملكية الفكرية بغرض رصد كفاءة نظام إنفاذ الملكية الفكرية في كرواتيا. وكُلِّف بإعداد منهجية لجمع البيانات الإحصائية المتعلقة بانتهاكات حقوق الملكية الفكرية وتحليلها. ويتمثل الهدف النهائي في تحسين المنهجية المستخدَمة في إعداد تقارير إحصائية منتظمة عن انتهاكات حقوق الملكية الفكرية في كرواتيا[14].

10. وفي مجال إذكاء الوعي العام، أُنشئت بوابة *"أوقفوا التقليد والقرصنة"* لتسليط الضوء على أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية واحترام الملكية الفكرية من خلال نشر المعلومات والأخبار المهمة في مجال إنفاذ حقوق الملكية الفكرية[15].

11. وتُنشَر أيضاً أخبار مهمة للمستهلكين، خاصةً فيما يتعلق بالمخاطر المحتملة لشراء المنتجات المقلدة والمقرصنة على الإنترنت، من خلال البوابة المركزية لحماية المستهلك "كل ما يهم المستهلكين" التابعة لوزارة الاقتصاد والتنمية المستدامة[16].

ب. الجمهورية التشيكية

12. على الرغم من أن عام 2020 كان عاماً استثنائياً بسبب جائحة كوفيد-19 والظروف المتعلقة بها، لا يزال حماية حقوق الملكية الفكرية وإنفاذها يمثلان أولوية للجمهورية التشيكية. وعلى غرار السنوات السابقة، فإن أهم التحديات التي واجهها هذا المجال قد نشأت في البيئة الرقمية.

13. وفي عام 2020، استمر الاتجاه الطويل الأجل للقرصنة الرقمية في التحوُّل من شبكات النظراء إلى (سوء) استخدام خدمات البيانات. وتشير البيانات الواردة من الشرطة إلى انخفاض معدل انتهاك حق المؤلف بنسبة 33.5 في المائة بإجمالي 210 جرائم اكتُشفت في عام 2020 (مقارنة بإجمالي 316 جريمة في عام 2019). ولا يزال مستوى التحقيقات الناجحة في هذه الجرائم مرتفعاً نسبياً (قرابة 42 في المائة).

14. وشهد اتجاه استخدام منصات التواصل الاجتماعي (فيسبوك وإنستغرام، وما إلى ذلك) بوصفها سوقاً للسلع المتعدية على العلامات التجارية ازدياداً مطرداً في السنوات الأخيرة. ولذلك، يظل انتهاك حق المؤلف (على سبيل المثال، البث والتنزيل والتضمين بطريقة غير قانونية، وما إلى ذلك) وانتهاك العلامات التجارية (بوسائل منها بيع السلع المقلدة، على سبيل المثال) من بين الحالات الأكثر شيوعاً لانتهاك حقوق الملكية الفكرية. وتُعد المنسوجات والأحذية والملحقات المقلدة من بين الفئات الأولى للسلع التي تنتهك حقوق الملكية الفكرية وتُباع في أسواق السلع المستعملة على الإنترنت.

15. إن السلطات التشيكية المعنية، مثل إدارة الجمارك التشيكية، وهيئة التفتيش التجاري التشيكية، وشرطة الجمهورية التشيكية مستعدة للتعاون في التصدي لهذه الأنواع من الانتهاكات مع الشركاء الأجانب على المستويين الوطني والدولي (ومن بينهم وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون، ومنظمة الشرطة الجنائية الدولية، فضلاً عن وكالات الإنفاذ الوطنية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وغيرهم من الشركاء، مثل الولايات المتحدة الأمريكية).

---

[13] يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن آلية التنسيق التي أنشأتها كرواتيا في عام 2010 عبر هذا الرابط: http://www.stop-krivotvorinama-i-piratstvu.hr/en/intellectual-property-rights/coordination-of-the-enforcement/.

[14] https://www.dziv.hr/hr/provedba-prava/statistika/.

[15] www.stop-krivotvorinama-i-piratstvu.hr/en. تُجهَّز ملخصات الدراسات والتقارير التي أعدها مكتب الاتحاد الأوروبي للملكية الفكرية والمفوضية الأوروبية وغيرهم من الهيئات والمنظمات، وتُنشَر في قسم خاص من الصفحة الإلكترونية ضمن قسم الأخبار: http://www.stop-krivotvorinama-i-piratstvu.hr/en/news-and-information/.

[16] يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط التالي: https://www.szp.hr/aktualno/euipo-objavio-izvjesce-povodom-obiljezavanja-svjetskog-dana-borbe-protiv-krivotvorenja/946 and https://www.szp.hr/aktualno/objavljen-izvjestaj-europske-komisije-o-zastiti-i-provedbi-prava-intelektualnog-vlasnistva-u-trecim-zemljama/942.

16. وعلى الرغم من التحديات، واصلت الإدارة التشيكية إيلاء اهتمام كبير للأنشطة التثقيفية والوقائية، ومنها تدريب مسؤولي الإنفاذ وتثقيف عموم الجماهير مع التركيز على الشباب على وجه الخصوص. وقد نُفِّذت غالبية هذه الأنشطة على الإنترنت بسبب الجائحة.

ج. جورجيا

17. يعمل المركز الوطني للملكية الفكرية في جورجيا (Sakpatenti) حالياً مع العديد من المنصات الإلكترونية لإعداد آليات وأدوات فعَّالة لحماية حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت. وستُنفَّذ الأنشطة، في إطار هذا التعاون، لوضع القواعد ذات الصلة وعمليات الإدارة والتدابير التأديبية لحماية حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت[17].

18. ويُلزم اتفاق منطقة التجارة الحرة الواسعة والشاملة بين جورجيا والاتحاد الأوروبي جورجيا بتنفيذ نظام فعَّال لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية، ويشمل ذلك وضع آليات لمنع انتهاك حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت. وقد أعطى المركز الوطني للملكية الفكرية الأولوية لصياغة تشريعات محددة بشأن مسؤولية مقدمي خدمة الإنترنت، وسيضطلع أيضاً بتعديل قانون حق المؤلف والحقوق المجاورة. وسيكون الهدف من الأحكام الجديدة تمهيد الطريق لوضع نهج واضح يتضمن قيوداً فعَّالة وشفَّافة على المسؤولية القانونية لمقدمي خدمة الإنترنت عن المحتوى المتعدي على حقوق الملكية الفكرية، بحيث يخدم هذا النهج احتياجات أصحاب الحقوق والمستخدمين على نحوٍ أفضل مع تشجيع احترام حقوق الملكية الفكرية وتعزيز التجارة الإلكترونية.

د. ليتوانيا

19. نفَّذ مكتب البراءات الحكومي لجمهورية ليتوانيا عدة أنشطة ترويجية في عام 2020 تهدف إلى إيصال رسالتين رئيسيتين: تتمثل إحداهما في تعزيز أهمية حماية الملكية الفكرية، وتتمثل الأخرى في التأكيد على الخطر المحتمل للسلع المقلدة. ولم يكن الهدف من الأنشطة نشر المواد الإعلامية والترويجية فحسب، بل شمل أيضاً الاستفادة من مختلف وسائل التواصل، مثل وسائل التواصل الاجتماعي، لاستهداف الشباب على نحوٍ أفضل.

20. وفي حملة واحدة على مواقع التواصل الاجتماعي نُفِّذت على إنستغرام، أنشأ ثلاث شخصيات مؤثرة على مواقع التواصل الاجتماعي سلسلة من المنشورات[18] توضِّح لمتابعيها خطورة السلع المقلدة، ووصلت تلك المنشورات إلى ما مجموعه 271300 مستخدم على إنستغرام.

[17] لمزيد من المعلومات، يُرجى الاطلاع على https://www.sakpatenti.gov.ge/en/news_and_events/338/.

[18] انظر https://www.instagram.com/p/CIqPcd_hYA_/ and https://www.instagram.com/p/CIqgfgVLzko/, https://www.instagram.com/p/CI1IHp5jJMp/.

21. ومن المشاريع المهمة الأخرى تجربة اجتماعية أُجريت بهدف عرض سلع مقلدة في الشارع أو بجوار إحدى الأسواق وقياس ردود أفعال المارة[19]. وتظاهر الممثلون الشباب، أثناء إجراء التجربة، بأنهم بائعون لمنتجات مقلدة حصلوا عليها من دائرة الجمارك. وكانت النتيجة إيجابية بصورة مدهشة، إذ لم يُعرب سوى عدد قليل من الأشخاص عن اهتمامهم بشراء السلع المقلدة[20]. واكتسبت التجربة الاجتماعية اهتماماً إعلامياً على الصعيدين الوطني والدولي[21]، وجذبت انتباه أشهر مذيع تلفزيوني وطني في ليتوانيا، وفازت بالمركز الثالث في جوائز Impact Awards الوطنية في مجال العلاقات العامة[22].

22. ونُظِّمت حملة علاقات عامة في الأماكن المفتوحة خلال الفترة السابقة لعطلات أعياد الميلاد من 30 نوفمبر إلى 13 ديسمبر 2020. ووضعت الحملة لوحة إعلانية تحمل شعار "استمتع بعيد ميلاد حقيقي" في موقع مركزي يطَّلع عليه جمهور واسع. وأُحرقت أشجار وزينة عيد الميلاد إحراقاً غير كامل، وأُتلفت مع وضع رسالة توضيحية عن مخاطر السلع المقلدة.

[19] يمكن مشاهدة الفيديو على قناة يوتيوب التابعة لمكتب البراءات الحكومي لجمهورية ليتوانيا عبر هذا الرابط: https://bit.ly/34LfT5x. وقد حاز الفيديو على نحو 3000 مشاهدة في وقت كتابة هذا التقرير، وروِّجت له العديد من القنوات الإعلامية ترويجاً جيداً.

[20] نُشرت أيضاً مقالة عن هذه التجربة الاجتماعية على موقع 15min.lt باللغة الإنكليزية، وهو ثاني أكبر موقع إلكتروني إخباري في ليتوانيا. انظر http://bit.ly/3t7c5Gs.

[21] وصلت هذه المادة أيضاً إلى نهائيات جوائز Golden World التي تُنظِّمها الرابطة الدولية للعلاقات العامة، انظر https://bit.ly/2T8PX1c.

[22] https://bit.ly/3r8be7K.

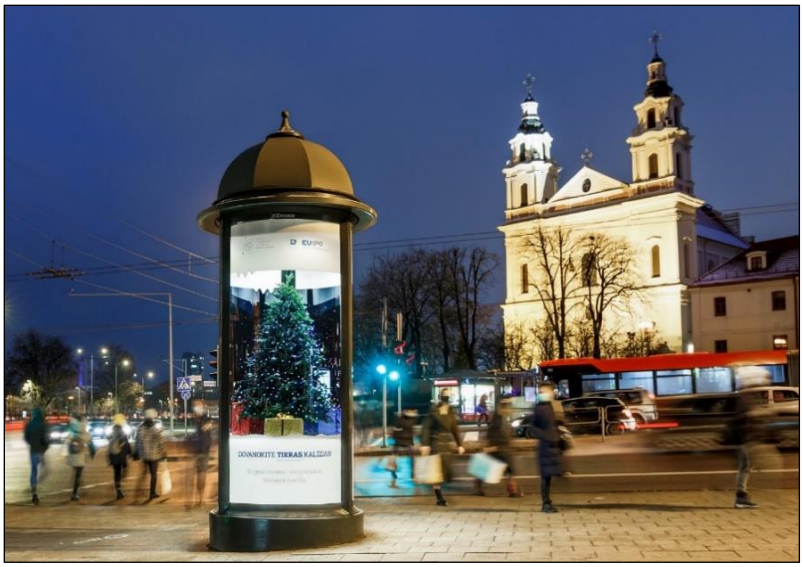

هـ. هنغاريا

23. يضم المجلس الوطني لمكافحة التقليد، منذ إنشائه في عام 2008، جميع المؤسسات والهيئات الحكومية المختصة العاملة في مجال الملكية الفكرية بالإضافة إلى الجهات الفاعلة في السوق والمنظمات التمثيلية المهنية المعنية بحماية الملكية الفكرية. ويتولّى مكتب هنغاريا للملكية الفكرية إدارة أمانة المجلس.

24. وأفاد أحد الأبحاث التي أجراها المجلس[23] بأن عادات ودوافع تنزيل المحتوى لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و26 عاماً في هنغاريا شهدت تغيُّراً ملحوظاً مقارنةً بعام 2017. وشهدت التنزيلات غير القانونية في مجال الموسيقى، على وجه الخصوص، انخفاضاً كبيراً من 64 في المائة إلى 43 في المائة. ولوحظ تحوُّل كبير في استهلاك المحتوى السمعي البصري، مع وصول عدد المشتركين في خدمات البث القانونية إلى الضعف تقريباً من 19 في المائة إلى 34 في المائة (وصلت النسبة في بودابست إلى 49 في المائة). غير أن إحدى نتائج الاستطلاع المثيرة للاهتمام أظهرت أن قرابة 30 في المائة من المشاركين فيه لا يهمهم ما إذا كان الموقع الإلكتروني يعمل بشكل قانوني أو غير قانوني. واعتبر معظم المشاركين أن معيار الحُكم على الطبيعة القانونية أو غير القانونية لخدمة المحتوى يتمثل في الجودة العامة لتلك الخدمة.

25. وفي مارس 2020، نشر المجلس إصداراً جديداً من المواد التثقيفية التي يقدمها على الإنترنت مع أحدث المعلومات والألعاب والتمارين[24]. واستجابةً للمستجدات التي شهدها عالم الإنترنت، شُكّل فريق مشروع معني بالانتهاكات على الإنترنت بهدف زيادة كفاءة إنفاذ حقوق الملكية الفكرية على الإنترنت من خلال تعزيز التعاون بين الهيئات العامة وأصحاب الحقوق والسلطات.

[23] يمكن الاطلاع على النتائج النهائية للبحث (باللغة الهنغارية) عبر هذا الرابط: https://bit.ly/3cYqrQq.
[24] يمكن الاطلاع على المواد عبر هذا الرابط: https://www.sztnh.gov.hu/hu/mivel-fordulhatok-a-hivatalhoz/tajekoztatas/kiadvanyok/konyvek-es-tanulmanyok.

26. ونُظِّمت العديد من حملات التوعية في وسائل الإعلام (سواء على الإنترنت أو خارج شبكة الإنترنت) ونُظِّمت فصول خاصة تحت عنوان "لا للتقليد" للطلاب على مدار العام. وتُركِّز الحملات التي ينظِّمها المجلس في الصيف على المهرجانات مع تقديم الألعاب التفاعلية والعروض التقديمية المعنية بإذكاء الوعي، حيث يطَّلِع العديد من الزوار على مواد توعية مثيرة للاهتمام.

27. وفي عام 2019، أُطلقت البوابة الإلكترونية الهنغارية Hungaroteka لتوفير روابط للمحتوى القانوني على الإنترنت. وكان الغرض من البوابة تشجيع المستخدمين على البحث عن المحتوى القانوني (المصنفات السمعية البصرية، والموسيقى، والكتب الإلكترونية، وما إلى ذلك) ومن ثَمَّ إغنائهم عن استخدام المحتوى المعروض على المواقع المتعدية. وفي 12 مارس 2020، رُبطت تلك البوابة بالبوابة الأوروبية للمحتوى على الإنترنت AGORATEKA[25]، وهي مبادرة أطلقها المرصد الأوروبي للتعديات على حقوق الملكية الفكرية، ويساهم فيها أيضاً أعضاء آخرون في مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق.

و. سلوفينيا

28. أنشأ مكتب سلوفينيا للملكية الفكرية، في يونيو 2020، موقعاً إلكترونياً إعلامياً عن التقليد والقرصنة، متاحاً باللغة السلوفينية[26]. وكان الغرض من الموقع رفع مستوى الوعي العام بمشكلة التقليد والقرصنة وعواقبها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها من العواقب على أصحاب الحقوق والمستهلكين. ويهدف أيضاً إلى إذكاء وعي المستهلكين بالمخاطر التي تشكِّلها السلع المقلدة والمقرصنة على صحة المستهلك وسلامته.

29. وفي مجال التدابير الجمركية، اكتشفت إدارة الشؤون المالية بجمهورية سلوفينيا على مدار عام 2020 ما مجموعه 433517 صنفاً ينتهك حقوق الملكية الفكرية تبلغ قيمتها نحو 5.5 مليون يورو، واحتجزت تلك الأصناف. وكانت معظم الأصناف المضبوطة عبارة عن ملابس وأحذية وملحقات وقطع غيار سيارات وألعاب وأجهزة سمعية بصرية. وقد وصلت معظم السلع المتعدية إلى سلوفينيا في حاويات شحن أو بالبريد.

30. وكانت الشحنات التي وصلت إلى ميناء كوبر موجَّهة في الأساس إلى مستلمين في الدول الأعضاء الأخرى في الاتحاد الأوروبي، في حين كانت الأصناف المحتجَزة التي وصلت بالبريد مخصَّصة لمستلمين في سلوفينيا. وقد أُعدمت معظم السلع المحتجَزة تحت رقابة الجمارك.

[نهاية المساهمة]

[25] https://agorateka.eu/ea/.
[26] https://originalen.si.

الإنفاذ التعاوني في المحيط الرقمي: أوجه التآزر لتعزيز إجراءات الدولة أثناء جائحة كوفيد-19

مساهمة من إعداد السيد رونالد غاستيلو زاراتي، أمين فني، لجنة الإشارات المميزة، المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية، ليما [*]، بيرو

المخلص

تناقش هذه المساهمة استراتيجية بيرو المعنية بالإنفاذ التعاوني لمكافحة التعديات على الملكية الفكرية في المحيط الرقمي. تبدأ الوثيقة بتسليط الضوء على أهمية الحماية الفعَّالة للملكية الفكرية، والتي أصبحت أكثر إلحاحًا في ظل جائحة كوفيد-19. كما توضح الوثيقة الجبهة الجديدة في مكافحة السلع المقلدة، وهي المحيط الإلكتروني، والعدو الحقيقي في هذه المعركة، وهو مجموعات الجريمة المنظمة. ومع وضع ذلك في الاعتبار، تمضي الوثيقة في مناقشة العناصر الحاسمة لتنفيذ نظام فعَّال لإنفاذ الملكية الفكرية. وأخيرًا، توضح الوثيقة العديد من المبادرات التي اتخذتها بيرو مؤخرًا بهدف زيادة التعاون مع الغير وتعزيز جهود الإنفاذ.

[*] الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين وحدهم، ولا تعكس آراء الأمانة أو أي من الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو).

أولاً: مقدمة

1. في عام 2018، كان هناك أكثر من ثلاثة مليارات مستخدم نشط للشبكات الاجتماعية، أي ما يعادل 40% من سكان العالم[27]. وفي الفترة من عام 2014 إلى عام 2019، نمت مبيعات التجزئة في مجال التجارة الإلكترونية في أمريكا اللاتينية بنسبة 20% تقريبًا، وهو ما يفسر مصطلح 'الثورة الرقمية'. ولكن عندما اندلعت الجائحة، ارتفعت هذه النسبة إلى 230% في أبريل 2020[28]، مما أدى إلى 'انفجار رقمي'.

2. نأمل رفع قيود التباعد الاجتماعي تمامًا في يوم من الأيام، لكن الأوان سيكون قد فات، لأن الجائحة ستكون قد فرضت سيطرتها وحققت غرضها، وهو تشكيل ثقافة جديدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي: ثقافة التباعد الاجتماعي، أو "#البقاء_في_المنزل". في الواقع، على مدار العام الماضي، لقد تبنينا جميعًا عادات سلوكية واستهلاكية جديدة، إذ على الرغم من العودة التدريجية لزيارة المتاجر الحقيقية، لم ولن تتوقف المتاجر الإلكترونية عن كونها الخيار الأكثر أمانًا والأقل تكلفة والأكثر عملية لكل من المستهلكين ورواد الأعمال. ويعلم رواد الأعمال، على وجه الخصوص، كيفية تخصيص المزيد من الموارد لتطوير متاجر ومنصات إلكترونية أكثر جاذبية وسهلة الاستخدام، تستهدف مجموعة أكبر من المستهلكين، مما سيؤدي إلى ترسخ عادات جديدة.

3. تواجه مكافحة التزوير تحديات ناشئة عن الجائحة واتساع نطاق التجارة الإلكترونية، حيث يتهرب البائعون المجهولون في جميع أنحاء العالم من السلطات، التي غالبًا ما تكون مقيدة بإقليمية صلاحياتها. إنها معركة ضد المنظمات الإجرامية الدولية، التي صممت شبكات تشغيلية بموارد مالية كبيرة. وتتطلب هذه التحديات من الدولة اعتماد استراتيجيات إنفاذ جديدة لا تنحصر في الإجراءات العقابية، وتعمل على إيجاد أوجه تآزر مع المنظمات الخاصة، من أجل تحقيق الإنفاذ التعاوني الفعَّال ووقف التعديات.

ثانيًا: الإنفاذ أثناء الجائحة

4. الأهم من ذلك هو التصدي للتزوير أثناء حالة الطوارئ مصحوبة بموجة جديدة من نشاط التزوير، تستهدف الاحتياجات الأساسية، مثل الأغذية ومنتجات التنظيف والمطهرات ومعدات الحماية الشخصية والأدوية. وأصبحت هذه المنتجات المقلدة متاحة على الشبكات الاجتماعية ومنصات التجارة الإلكترونية.

5. من منتصف عام 2020 حتى عامنا هذا، نفَّذ المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية، بالتعاون مع سلطات الجمارك، مئات التدخلات الاحترازية لمنع كمامات M3 المزيفة من دخول البلد.

---

[27] المرجع: Sprout Social (2018), *61 Social Media Statistics to Bookmark for 2018*: https://noticias.universia.net.mx/practicas-empleo/noticia/2018/10/09/1161901/como-utilizar-redes-sociales-startup-exito.html.

[28] انظر techtarget.com/es/cronica/A-pesar-de-los-retos-el-eCommerce-crece-en-America-Latina.

6. En بداية عام 2021، عندما كان طرح اللقاح بطيئًا في بيرو، كانت هناك عروض عبر الإنترنت للقاحات كوفيد-19، وكانت مزيفة[29].

أ- تحديد العدو الحقيقي في المعركة ضد التزوير

7. يجب أن تحدد استراتيجية الإنفاذ الصحيحة المرتكبين الحقيقيين للتزوير. وهم مجموعات الجريمة المنظمة، التي أدركت أنه في حالة زيادة الطلب على السلع عبر الإنترنت، يجب أيضًا زيادة المعروض من السلع المقلدة عبر الإنترنت. ويجب على السلطات

[29] تنص الرسالة النصية على ما يلي: "هل أنت مستعد لتلقي لقاح كوفيد-19؟ احجز موعدك بالاتصال على 927495430، وادفع 30 سولاً بيروفيًا لهذا الرقم، وكن أول من يحصل عليه. تم إرسال الرسالة بمساعدة وزارة الصحة".

تحليل قدرة هذه المنظمات الإجرامية على التكيف، ومعرفة نقاط قوتها، وفهم الوضع الحالي حتى تتمكن من وضع استراتيجية فعَّالة ضدها.

8. بناءً على ما تقدم، يمكننا أن نتوقع أن مزيجًا من الجريمة المنظمة (OC)، والزيادة الأُسِّية للتجارة الإلكترونية (EI)، والتركيز الثقافي الجديد على البقاء في المنزل (S#)، سيؤدي إلى شيء مثير للقلق حقًا:

$$OC + EI + \#S = X^x$$

يُمثِّل X^x معدل التزوير الجديد، الذي لا يزال يتعذر حساب قياسه الكمّي.

ب- تحديد الساحة الجديدة في المعركة ضد التزوير

9. لم تعد الساحة حقيقية بل افتراضية، مما يعني أن سلطات الإنفاذ يجب أن تتكيف بالكامل، بناءً على الافتراض المنطقي بأن القوانين الحالية قد تكون غير مناسبة للعصر.

10. يجب ألا يتردد الإصلاح التنظيمي في استعراض المبادئ العامة للملكية الفكرية، مثل مبدأ الإقليمية، لأن عدم القيام بذلك قد يُقيِّد إجراءات السلطات ويجعلها تقتصر على الساحات الوطنية، مما يمكن اعتباره عيبًا عند فرض عقوبات على الجهات الفاعلة التي قد تكون غير ملحوظة في الأسواق الإلكترونية.

ج- كيفية التصدي لاستراتيجية العدو

11. ينفذ المزوِّرون أنشطتهم باستخدام "استراتيجية طلب كميات كبيرة من خلال شحنات صغيرة"، بحيث لا يظهر سوى جزء صغير من نشاطهم: نقطة البيع. وتكون بقية أعمالهم خفية، دون حسابات بنكية أو أصول باسمهم أو شركاء معروفين أو عاملين مسجلين في كشوف المرتبات أو احتكار فئة من المستهلكين أو عناوين حقيقية.

12. من الأفضل التركيز على الجزء الظاهر من هذه الأعمال، بدلاً من الانشغال بجانبها الخفي. وتحقيقًا لهذا الغرض، نشر المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية ورقة عمل يقترح فيها "*مشروع قانون لتعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية*"[30]، والتي تحدد استراتيجية تنطوي على ثلاثة نُهُوج للإنفاذ، أولها هو النهج التفاعلي.

أ) <u>تعزيز الصلاحيات القانونية</u>

13. في إطار *النهج التفاعلي*، يُقترح إنشاء برنامج مكافآت لتشجيع تعاون المواطنين الذين قد يكون لديهم إمكانية الوصول إلى المعلومات الرئيسية حول المراكز التي يتم فيها إنتاج السلع المتعدية على الملكية الفكرية أو تسويقها أو توزيعها أو إعادة إنتاجها على نحو غير قانوني، و/أو الذين يمكنهم المساعدة في الكشف عن الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقومون بالتعدي على الملكية الفكرية والتحقيق معهم ومعاقبتهم.

14. سيكون المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية مسؤولاً عن تنفيذ برنامج المكافآت وسيمنح المكافآت المالية. وسيتم الحفاظ على سرية هوية طالبي المكافآت، لتشجيع المواطنين على التقدم بالبلاغ.

15. علاوة على ذلك، هناك اقتراح لتعديل قانون مكافحة الجريمة المنظمة في انتظار الموافقة عليه في كونغرس جمهورية بيرو، والذي من شأنه أن يدرج الجرائم الجمركية وجرائم الملكية الفكرية في نطاق ذلك القانون[31].

---

[30] https://www.indecopi.gob.pe/-/documento-de-trabajo-fortalecimiento-de-la-observancia-de-los-derechos-de-propiedad-intelectual.

[31] مشروع قانون رقم CR-2020/5273.

16. إن إدراج جرائم الملكية الفكرية في قائمة جرائم الجريمة المنظمة من شأنه أن يسمح بوضع تدابير عقابية وإصلاحية أشد، ويتيح للنيابة العامة والسُّلُطات القَضَائِيَّة باعتراض البريد والاتصالات، فضلاً عن رفع السرية المصرفية.

ب) تغيير مشهد العقوبات المتساهلة والقبول الاجتماعي المرتفع لأنشطة التزوير

17. يجب أن تبذل الدولة جهودًا لترسيخ احترام الملكية الفكرية، لأن ذلك يمكن أن يوفر فوائد مهمة للمجتمع، ويحفز على الإبداع والابتكار والمنافسة. ولتحقيق هذا الهدف، يجب على الدولة تنفيذ برنامج للتحوُّل الثقافي يُمكِّن المجتمع من تقدير الحاجة إلى احترام الملكية الفكرية، بالنظر إلى الفوائد الكبيرة التي تعود بها على اقتصاد البلد.

18. في هذا الصدد، يقترح "*مشروع القانون لتعزيز إنفاذ حقوق الملكية الفكرية*" المذكور أعلاه *نهجًا وقائيًا* لبناء ثقافة جديدة لاحترام الملكية الفكرية تزيد من مستويات الرفض الاجتماعي للتعديات على الملكية الفكرية وتُضفي الشرعية على العقوبات الصارمة، وقبل كل شيء تُشجِّع المواطنين على النظر إلى الملكية الفكرية باعتبارها أداة فعَّالة وعملية لتطويرهم المهني أو تنمية ريادة الأعمال الخاصة بهم.

19. تماشيًا مع هذا النهج، أجرت بيرو منذ عام 2018 عملية تدريب متكاملة لتغيير المواقف من خلال برنامجها التربوي بعنوان "*القرار لي والاحترام مني*"[32]. يغرس هذا البرنامج احترام الملكية الفكرية ويشجع الأنماط السلوكية التي ترفض التزوير والقرصنة بين الأطفال في سن المدرسة. ويستهدف هذا البرنامج الطلاب في السنة الأولى إلى الخامسة من المدرسة الثانوية.

20. سيؤدي الترويج لثقافة احترام الملكية الفكرية بين الأجيال القادمة إلى إيجاد حالة جديدة من الوعي، نأمل من خلالها تقليل الطلب على المنتجات المقلدة.

21. يقترح مشروع القانون أيضًا نهجًا ثالثًا للإنفاذ: *النهج الإقناعي*. ويشير هذا النهج إلى تدابير تشجع التجارة القانونية والرسمية لتقليل المعروض من المنتجات المقلدة. وتكمن الفكرة في تحويل الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر إلى أصحاب حقوق ملكية فكرية. ولتحقيق ذلك، يقدم المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية دعمًا تقنيًا مجانيًا، بالأساس من خلال المنصات الافتراضية. ويؤدي تحويل صاحب عمل في الاقتصاد الخفي إلى صاحب علامة تجارية إلى توفير الفرص بعيدًا عن عالم التزوير.

22. البرنامج الوطني للعلامات التجارية الجماعية (*Programa Nacional de Marcas Colectivas*) هو مثال على هذا النهج. فمن عام 2017 إلى عام 2020، سهَّل البرنامج تسجيل 4000 علامة تجارية جماعية، مما ساعد المجتمعات الحرفية والزراعية في جميع أنحاء البلد على الدخول في الاقتصاد الرسمي وتنظيم نفسها في جمعيات والتعبير عن نفسها.

---

32 لمزيد من المعلومات حول هذا البرنامج، انظر "*القرار لي والاحترام مني - أحترم الملكية الفكرية وأرفض التهريب - برنامج تربوي جديد لطلاب المدارس الثانوية في بيرو*" من إعداد راي أغوستو ميلوني غارسيا (2019) (الصفحات 26-32 من الوثيقة WIPO/ACE/14/4 Rev.)، متاحة على: https://www.wipo.int/meetings/en/doc_details.jsp?doc_id=449331.

ج) التعامل مع السوق عبر الإنترنت

23. كانت استراتيجية العدو هي السيطرة على السوق عبر الإنترنت من خلال الاستفادة من مزودي خدمات الإنترنت. وهناك بعض الجوانب التي تجعل هذا الأمر جذابًا للغاية، مثل:

- الانضمام إلى سوق عالمية؛
- سهولة استخدام بدائل الدفع؛
- إخفاء هوية المورد والمستهلك؛
- عدم وجود المتطلبات اللازمة لتشغيل متجر حقيقي؛
- عدم وجود متطلبات لشراء المنتجات (مثلاً البيع بدون وصفات طبية)؛
- احتمالية عالية للتهرب الضريبي.

ثالثًا: الإنفاذ التعاوني: الاستراتيجية الجديدة

24. مع نمو التجارة الإلكترونية، بدأت حالات التعدي على الملكية الفكرية تتضمن جهات فاعلة ذات هويات وعناوين غير معروفة. ولم يتنبأ التشريع الحالي بهذه المواقف، ولم يمنح سلطة لإجبار مزودي خدمات الإنترنت، لا سيَّما المنصات الافتراضية أو الشبكات الاجتماعية، على اعتماد تدابير توقف التعديات. لذا، كان من الضروري لمقدمي خدمات الإنترنت المساهمة في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، بصفتهم جهات تشغيلية (للمنصة، والشبكة الاجتماعية، وما إلى ذلك) لمنع بيع المنتجات المقلدة.

25. يطلق المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية على ذلك مصطلح الإنفاذ التعاوني. ويتم عندما تعمل السلطات مع حلفاء استراتيجيين يكونون في وضع أفضل بشكل واضح لوقف التعديات وتحديد الجناة.

26. اقترح المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية تعديل قانون الملكية الفكرية الوطني، المرسوم التشريعي رقم 1075. وأُجري هذا التعديل في سبتمبر 2018:

المرسوم التشريعي رقم 1397 - تعديل المرسوم التشريعي رقم 1075

"المادة 115: صلاحيات التحقيق

رغم أن القائمة التالية غير شاملة، تتمتع السلطة الوطنية المختصة بصلاحيات التحقيق التالية:
(...)
هـ) أن تأمر، بمثابة تدبير احترازي أو نهائي، الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، بالإضافة إلى الكيانات العامة أو الخاصة، والحكومية أو غير الحكومية، والربحية أو غير الهادفة للربح، باعتماد تدابير لمنع الغير من مواصلة أو ارتكاب أعمال تستخدم المادة ذات الصلة دون تصريح (...)"

27. يمنح هذا التعديل المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية سلطة إصدار أوامر للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، أو الكيانات الخاصة أو الحكومية، باعتماد تدابير ملموسة لوقف التعديات على الملكية الفكرية.

28. من المهم توضيح أن المسؤولية القانونية المترتبة على النص المذكور أعلاه لا يبررها ارتكاب أفعال التعدي، ولكن يبررها عصيان أوامر السلطات أو تجاهلها.

29. تمت صياغة القانون بحيث لا يمكن لأي شخص أن يدعي بشكل شرعي أنه خارج نطاقه. في الواقع، كان من الضروري صياغته على نطاق واسع بما يكفي بحيث لا يشمل فقط مقدمي خدمات الإنترنت. لذا، رغم أن القصد الأصلي للقانون كان ضمان تعاون مزودي خدمات الإنترنت، اعتُبر أنه من المناسب تضمين أي طرف ثالث له منصب أو قدرة خاصة قد يكون قادرًا على منع استمرار التعدي أو ارتكابه.

30. كما لم يحدد القانون الوسيلة التي يجب أن يعمل من خلالها الموجَّه إليه الأمر. لذا، يمكن أن تكون هناك حاجة إلى الإنفاذ التعاوني للقوانين في الأسواق الرقمية وأيضًا في الأسواق التقليدية.

31. يشبه هذا الخيار شكل المسؤولية المعروف في الاجتهادات القضائية الأمريكية باسم 'مسؤولية المؤجرين'. ومع ذلك، فهي ليست هي نفسها لأن المسؤولية المنصوص عليها في المادة 115(ه) من المرسوم التشريعي 1075 يتم تعريفها من خلال عدم الامتثال لولاية السلطات، في حين أن 'مسؤولية المؤجرين' تنسب المسؤولية إلى المالك/المؤجر عن المساهمة في التعدي.

32. بفضل هذا القانون، أصبح من الممكن على مدار فترة الجائحة تدقيق و/أو إغلاق الأعمال التجارية عبر الإنترنت التي تبيع منتجات تحظى بمستوى عالٍ من اهتمام الجمهور، مثل المنتجات التي يمكن أن تضر الأطفال (الألعاب المقلدة)، وصحة الإنسان (كمامات الوجه الواقية من كوفيد-19، والمنتجات المطهرة، وما إلى ذلك)، وسلامة الإنسان (الكابلات الإلكترونية ومنافذ الطاقة والمفاتيح الكهرومغناطيسية).

33. أخيرًا، طوال عام 2019 وفي بداية عام 2020، عقد المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية اجتماعات عبر الإنترنت ووجهًا لوجه مع العديد من منصات التجارة الإلكترونية، لزيادة الوعي بأهداف ونطاق هذا التعديل في المرسوم التشريعي رقم 1075، ولتوفير معلومات حول خطة 'الإنفاذ التعاوني' الجديدة واقتراح توقيع اتفاقيات التعاون. وسيعمل ذلك على تحويل هذه المنصات عبر الإنترنت إلى أفضل حلفاء للمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية في مكافحة التزوير عبر الإنترنت.

34. -34 نتيجة لذلك، في 10 فبراير 2020،[33] أبرم المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية اتفاقية تعاون بين المؤسسات مع ميركادو ليبر (MERCADO LIBRE) لتفعيل آلية فعَّالة ترمي إلى وقف التعديات على منصتها. وجعل ذلك بيرو أحد البلدان الأوائل في الإقليم التي وقعت اتفاقية لحماية الملكية الفكرية.

رابعًا: الاستنتاجات

35. أدت جائحة كوفيد-19 إلى تغير مفاجئ في عادات المستهلكين وفي مشهد المنافسة. ويجب على سلطات الإنفاذ مراجعة خططها ولوائحها وفقًا لذلك.

36. يعد إنفاذ حقوق الملكية الفكرية أكثر أهمية أثناء الجائحة لأن احتياج المستهلكين للوصول إلى السلع والخدمات الأساسية يخلق فرصًا ضارة للمزورين.

[33] تم تجديد هذه الاتفاقية في فبراير 2021.

37. يجب أن تأخذ خطة الإنفاذ في الحسبان أنَّ المرتكبين الحقيقيين للتزوير هم المنظمات الإجرامية التي تعمل بشكل متخفٍ، باستخدام "استراتيجية طلب كميات كبيرة من خلال شحنات صغيرة"، وبذلك تظل أغلب عملياتها مستترة.

38. من الضروري تصميم خطة للإنفاذ تشتمل على ثلاثة نُهُوج:

- نهج وقائي لترسيخ ثقافة احترام حقوق الملكية الفكرية ورفض التزوير؛
- نهج إقناعي يشجع الممارسات التجارية المشروعة بين الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر التي عادة ما يتم استدراجها إلى التزوير من خلال الإغراء بأرباح وفيرة؛
- نهج تفاعلي لتعزيز الصلاحيات القانونية من أجل فرض عقوبات إدارية وجزائية.

39. تتطلب هذه النُهُوج الثلاثة نهج إنفاذ تعاوني، مثل النهج الذي يستخدمه المعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية، بالإضافة إلى ما يلي:

- إيجاد أوجه التآزر الاستراتيجي مع الغير الذين هم في وضع أفضل لطرح تدابير رادعة في الأسواق الإلكترونية؛
- عقد الاتفاقات المالية مع أولئك الذين لديهم معلومات ذات صلة يمكن أن تحدد المرتكبين الحقيقيين للتزوير.

40. حلّ التحالفات بين الأعداء يضعفهم. إذا أنشأت سلطات الإنفاذ تحالفاتها الخاصة، فإنها بذلك تقوي موقفها.

[نهاية الوثيقة]

نهج الفلبين لحماية الملكية الفكرية في مجال التجارة الرقمية

*مساهمة من إعداد السيد رويل اس. باربا، المدير العام، مكتب الفلبين للملكية الفكرية، مدينة تاغويغ، الفلبين**

ملخص

توضِّح المساهمة التالية النهج المتعدد الأوجه الذي اعتمده مكتب الفلبين للملكية الفكرية في السنوات الأخيرة للتصدي للتزايد المستمر لممارسات التقليد والقرصنة على الإنترنت. ويتضمن هذا النهج توسيع نطاق سلطات مكتب الفلبين للملكية الفكرية فيما يتعلق بالإنفاذ على الإنترنت، والتعاون المستمر مع القطاع الخاص، والعمل المستمر لإنشاء نظام سريع ومتجدد لحجب المواقع، وتعزيز الإطار القانوني للتصدي للتكنولوجيات الجديدة والناشئة التي تسمح بانتشار التقليد والقرصنة. وتُواصل حكومة الفلبين زيادة التعاون بين المؤسسات الحكومية الوطنية والإقليمية بهدف نهائي يتمثل في تعزيز تدابير الإنفاذ على الحدود وتشجيع أفضل الممارسات في مجال التجارة الرقمية. وأخيراً، يُلبِّي هذا النهج الحاجة إلى تمكين أصحاب الحقوق من خلال تبادل المعلومات والمعرفة وتمكين المستهلكين من خلال حملات التوعية والتثقيف.

أولاً. مقدمة

1. كانت المجتمعات، قبل اندلاع جائحة كوفيد-19، تكافح بدأب من أجل التصدي للجرائم على الإنترنت نظراً للتحديات المعقدة التي تواجهها في إنفاذ مختلف القوانين واللوائح. ولكن مع هذا التحوُّل الرقمي الفائق السرعة الذي فرضته الجائحة، فقد أبلغ العديد من البلدان، ومنها الفلبين، عن زيادة غير مسبوقة في الجرائم على الإنترنت، ومن بينها الجرائم المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية، مثل التقليد والقرصنة. وأجبر هذا الوضع الحكومة على النظر في تنفيذ إصلاحات تشريعية من أجل اتخاذ إجراءات أكثر فعالية ضد انتهاكات حقوق الملكية الفكرية وتوقيع مزيد من العقوبات على المتعدين، وأجبر أصحاب المصلحة كذلك على ممارسة ضغوط من أجل تلك الإصلاحات. وريثما تتحقق هذه الإصلاحات التشريعية، بذل مكتب الفلبين للملكية الفكرية، بالتعاون مع مختلف الجهات الفاعلة المعنية في القطاعين العام والخاص، جهوداً متواصلة لوضع استراتيجيات إنفاذ أكثر قوة في عالم الإنترنت مع تحسين إجراءات حماية الحدود، وتعزيز فعالية النظام القضائي والوعي الوطني. وتعرض هذه الوثيقة جهود المجتمع بأسره التي يقودها مكتب الفلبين للملكية الفكرية؛ بغية الحد من التقليد والقرصنة في الفلبين.

ثانياً. توسيع نطاق وظائف الإنفاذ على الإنترنت

2. في بداية تفشي كوفيد-19 في الفلبين، كان مكتب الفلبين للملكية الفكرية قد أعرب بالفعل عن قلقه إزاء الاتجاه المتزايد المحتمل للتقليد والقرصنة، بالنظر إلى التحوُّل الرقمي في مختلف جوانب حياة الناس اليومية - من التجارة إلى الترفيه.

3. وفي عام 2020، ارتفع عدد الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الملكية الفكرية المقدَّمة من أصحاب الحقوق والتي أبلغ عنها المواطنون المعنيون إلى 121 شكوى، متجاوزة العدد الإجمالي للشكاوى الواردة في الفترة من 2016 إلى 2019. ويتعلق 95 في المائة من هذه الشكاوى بالمجال الرقمي.

4. وفي ضوء هذه الزيادة، أصدر مكتب الفلبين للملكية الفكرية، من خلال مكتب إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، قواعد جديدة لتوسيع نطاق وظائف الإنفاذ على الإنترنت ولإتاحة مزيد من سُبُل الانتصاف الرادعة التي يمكن لأصحاب الحقوق الاستفادة منها[34].

5. وعلى وجه التحديد، يمكن لمكتب إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، بمبادرة منه وبموجب القواعد الجديدة، الاضطلاع بالآتي:

- مراقبة الأسواق؛
- الوقف الفوري والمؤقت لعمليات انتهاك حقوق الملكية الفكرية من خلال إصدار أوامر التوقف والامتناع؛
- المصادقة على إلغاء تصاريح العمل الخاصة بالمتعدي، ومنها التراخيص.

---

* لا تُعبِّر الآراء الواردة في هذه الوثيقة إلا عن رأي كاتبها فقط، ولا تُعبِّر بالضرورة عن آراء أمانة الويبو أو أي من الدول الأعضاء فيها.

[34] لمعرفة لمحة عامة عن وظيفة الإنفاذ التي يضطلع بها مكتب الفلبين للملكية الفكرية قبل إصدار القواعد الجديدة، انظر آلان بي غيبتي (2016)، *وظيفة الإنفاذ في مكتب الفلبين للملكية الفكرية: أفضل الممارسات والتحديات* (الصفحات 15-19 من الوثيقة WIPO/ACE/11/6)، متاحة عبر الرابط: https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=343776.

6. ولم يتلق مكتب الفلبين للملكية الفكرية أي شكوى من أصحاب حقوق الملكية الفكرية منذ إصدار القواعد الجديدة. وإذا قدَّم مكتب إنفاذ حقوق الملكية الفكرية الشكوى وبتَّ فيها، فسيَصدر قرار البتّ من المدير العام لمكتب الفلبين للملكية الفكرية، وسيخضع للطعن أمام محكمة الاستئناف.

ثالثاً. التعاون من جانب القطاع الخاص

7. وُضعت القواعد الجديدة التي أصدرها مكتب الفلبين للملكية الفكرية بعد إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة. ولدى المكتب، في الواقع، شبكة واسعة من شركاء القطاع الخاص يواصل معهم تكثيف مشاركته لفهم التحديات التي يواجهونها على نحوٍ أفضل، ووضع تدابير إنفاذ أفضل وفقاً لذلك.

أ. مذكرة تفاهم بين أصحاب الحقوق والجهات الفاعلة في مجال التجارة الإلكترونية

8. يعمل مكتب الفلبين للملكية الفكرية مع المنصات الرقمية وبوابات الدفع التجارية وأصحاب الحقوق منذ عام 2018 لجعل التجارة الإلكترونية أكثر أماناً. وأسفر الحوار الذي يسَّره المكتب عن صياغة مذكرة تفاهم[35] بين منصات التجارة الإلكترونية ومجموعة مختارة من أصحاب الحقوق. ووُقِّعت مذكرة التفاهم في مارس 2021 بهدف رئيسي يتمثل في تحسين إجراءات الإشعار والسحب لمنصات التجارة الإلكترونية. وتُحدِّد مذكرة التفاهم أيضاً الشروط اللازمة لما يلي:

- اتخاذ تدابير وقائية؛
- التبادل المشروع للمعلومات ذات الصلة مع السلطات عند الطلب، بقدر ما تسمح به قوانين ولوائح خصوصية البيانات؛
- وضع سياسات لمنع تكرار انتهاكات حقوق الملكية الفكرية.

9. وقد وقَّعت على المذكرة في الوقت الحالي 16 جهة، وهي تحديداً:

- منصات الإنترنت:

Lazada E-Services Philippines, Inc.
Shopee Philippines, Inc.
BF Jade E-Services Philippines, Inc. (Zalora Philippines)

-أصحاب العلامات:

Unilever Philippines, Inc.
Castrol Limited
GlaxoSmithKline Consumer Healthcare Philippines, Inc.
GlaxoSmithKline Philippines, Inc.
Solar Pictures, Inc.
Globe Telecom, Inc.
Daniel Wellington AB
Cambridge University Press
Golden ABC, Inc.

-الغرف التجارية/رابطات الصناعات:

الغرفة التجارية الأمريكية في الفلبين
الغرفة التجارية البريطانية في الفلبين
الغرفة التجارية الأوروبية في الفلبين
رابطة تجار التجزئة في الفلبين

10. ويجتمع الموقِّعون على مذكرة التفاهم مرتين سنوياً تحت رعاية مكتب الفلبين للملكية الفكرية لتقييم التقدم المُحرَز في مذكرة التفاهم وتنفيذها، والوقوف على أحدث المستجدات في تكنولوجيات/أساليب التقليد/القرصنة، ومراجعة مذكرة التفاهم، وربما توسيع نطاق أحكامها لتشمل الجهات الفاعلة الأخرى مثل مقدمي خدمة الإنترنت.

[35] يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط التالي:https://drive.google.com/file/d/1BwGoksbtdBLaxRtrjHYZUBhz09tll0DC/view?usp=sharing.

ب. حجب المواقع

11. يعكف مكتب الفلبين للملكية الفكرية أيضاً على إنشاء نظام سريع ومتجدد لحجب المواقع. ويتعاون المكتب مع رابطة صناعة الفيديو في آسيا، والهيئة الوطنية للاتصالات، ومقدمي خدمة الإنترنت في الفلبين لإنشاء آلية تنسيق من شأنها أن تمكّن من حجب مواقع القرصنة بطريقة أسرع وأكثر بساطة. ويأمل المكتب أن يتمكن قريباً من وضع بروتوكول واضح للتنسيق البيني بشأن هذه العملية. وفي الوقت الحالي، يُحيل المكتب طلبات حجب المواقع إلى الهيئة الوطنية للاتصالات، التي تمتلك السلطة الرئيسية للإشراف التنظيمي على مقدمي خدمة الإنترنت. وتُجري الهيئة، بدورها، بعض العمليات الداخلية قبل إصدار أمر يتعيَّن على مقدمي خدمة الإنترنت الامتثال له. ويأمل المكتب في المستقبل أن يُضفي الطابع المؤسسي على عملية تقرّ فيها الهيئة باستلام طلبات حجب المواقع المحالة إليها من المكتب وتطلب تلقائياً من مقدمي خدمة الإنترنت الامتثال لها.

12. وفي جميع هذه المساعي، سيدير مكتب إنفاذ حقوق الملكية الفكرية عملية التحقق من الشكاوى بمنتهى الدقة لحماية النفاذ إلى المحتوى المشروع والتأكُّد من عدم صدور أمر الحجب إلا في الحالات التي تشير فيها جميع الأدلة بحزم إلى القرصنة.

رابعاً. تعزيز الإطار القانوني

13. يجب صياغة استراتيجيات الإنفاذ مع الأخذ في الاعتبار التكنولوجيات الناشئة التي تتيح انتشار التقليد والقرصنة على نطاق أوسع وتجعل التصدي لهما أمراً أكثر تعقيداً. وعلى هذا النحو، يؤيِّد مكتب الفلبين للملكية الفكرية القوانين التي ستعيد تحديد استراتيجيات الإنفاذ في سياق الاقتصاد الرقمي.

أ. تعديلات قانون الملكية الفكرية

14. اقترح مكتب الفلبين للملكية الفكرية في العام الماضي مشروع قانون لتعديل قانون الملكية الفكرية لعام 1997. وستجعل هذه التعديلات نظام قانون الملكية الفكرية أكثر قوة وفعالية وحداثة وتطلعاً للمستقبل، ومن ثَمَّ تعزيز مكانة الفلبين بوصفها وجهة جاذبة للاستثمار.

15. وستتيح التعديلات المقترحة[36] أيضاً للحكومة أن تكثِّف جهودها من أجل منع التقليد والقرصنة. وتهدف تلك التعديلات إلى:

- إنشاء نظام لحجب المواقع؛
- منح المدير العام سلطة إصدار أوامر التوقف والامتناع وأوامر المصادرة؛
- زيادة العقوبات الموقَّعة على المتعدين على حقوق الملكية الفكرية؛
- إسقاط الحد الأدنى للمطالبة بالتعويض عن الأضرار للسماح للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بالتماس سُبُل الانتصاف الإدارية.

16. وتجري حالياً مناقشة مشروع قانون تعديل قانون الملكية الفكرية على مستوى اللجنة التشريعية في كونغرس الفلبين، ومن المأمول أن يُمرَّر على الأقل في مجلس النواب خلال عام 2021.

ب. مشروع قانون معاملات الإنترنت

17. يؤيِّد مكتب الفلبين للملكية الفكرية قانون معاملات الإنترنت المقترح تأييداً كاملاً[37]، وقد يخضع القانون المقترح لمداولات في مجلس الشيوخ قريباً. وسيضع مشروع القانون تدابير قياسية لتغيير طريقة عمل منصات التجارة الإلكترونية والتجار والمواقع الإلكترونية بصورة جذرية في المستقبل. وسيكفل ألّا توجِّه العمليات على الإنترنت الدخل نحو التقليد، من بين جرائم أخرى محتملة.

18. ويقتضي قانون معاملات الإنترنت أيضاً أن يتحمل التجار على الإنترنت مسؤولية تضامنية عن الأخطاء. وفي ظل نظام المسؤولية التضامنية المذكور، سيتم التعامل مع إنفاذ العلامات التجارية بصورة مشابهة لإنفاذ حق المؤلف بالنسبة للأفراد الذين يؤدون أنشطة تساهم مساهمة غير مباشرة في ارتكاب أحد أفعال التعدي التي قد تخضع لإجراءات جنائية ومدنية.

19. ويرحِّب مكتب الفلبين للملكية الفكرية بتمرير قانون معاملات الإنترنت ومشروع قانون تعديل قانون الملكية الفكرية؛ لأن هذا من شأنه أن يتيح وضع المزيد من التدابير الاستباقية.

---

[36] مشروع قانون مجلس النواب رقم 8062، متاح عبر الرابط: https://www.congress.gov.ph/legisdocs/basic_18/HB08062.pdf, and 8620, available at: https://www.congress.gov.ph/legisdocs/basic_18/HB08620.pdf.

[37] مشروع قانون مجلس النواب رقم 7805، متاح عبر الرابط:https://www.congress.gov.ph/legisdocs/third_18/HBT7805.pdf ، ومشروع قانون مجلس الشيوخ رقم 1591، متاح عبر الرابط: http://legacy.senate.gov.ph/lisdata/3301729864!.pdf.

خامساً. نهج الحكومة بأسرها

20. على الجانب الحكومي، تقود اللجنة الوطنية لحقوق الملكية الفكرية المكوَّنة من 13 عضواً جهود التعاون. ويرأسها مكتب الفلبين للملكية الفكرية بصفته رئيساً بالنيابة.

21. وقد سجَّلت اللجنة، منذ إنشائها، عدداً متزايداً من المضبوطات، بمتوسط نمو سنوي قدره 55 في المائة بقيمة تبلغ 23.6 مليار بيزو فلبيني (حوالي 468.5 مليون دولار أمريكي) في عام 2018 مقارنةً بقيمة قدرها 3.5 مليار بيزو فلبيني (حوالي 69.5 مليون دولار أمريكي) في عام 2008.

22. وفي حين أن النمو السنوي في قيمة المضبوطات يمكن أن يُعزى جزئياً إلى زيادة التجارة في السلع المقلدة، فيمكن تفسيره أيضاً بزيادة جهود الإنفاذ. وقد ازدادت بالفعل أنشطة التفتيش التي ينفِّذها مكتب الفلبين للملكية الفكرية بنسبة 69 في المائة لتصل إلى 2644 عملية تفتيش أُجريت في عام 2018 مقارنةً بما يبلغ 1565 عملية تفتيش في عام 2008.

23. وتستمر حالياً أنشطة التفتيش في الكشف عن بؤر التقليد. فقد اكتشف مكتب الجمارك مؤخراً مبنى كاملاً يخزِّن سلعاً مقلدة من المقرر بيعها على الإنترنت.

أ. تعزيز التدابير على الحدود

24. أطلق مكتب الجمارك مذكرة تفاهم مشتركة بين الوكالات لحماية الحدود في أكتوبر 2020، وتضم المذكرة 26 وكالة حكومية في الفلبين، ومن بينها مكتب الفلبين للملكية الفكرية، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز حماية الحدود. وتهدف مذكرة التفاهم إلى إنشاء آلية منهجية لتبادل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بحماية الحدود.

25. ويشعر مكتب الفلبين للملكية الفكرية بالتفاؤل بأن مثل هذا التبادل المبسط للمعلومات سيؤدي إلى إنفاذ أسرع وأكثر فعالية، وسيجعل من السهل اعتراض السلع المقلدة في موانئ الدخول.

ب. الإنفاذ الإقليمي عبر الحدود

26. يعتقد مكتب الفلبين للملكية الفكرية أيضاً أنه يجب مواصلة اعتراض التجارة المقلدة على نطاق إقليمي من خلال إنشاء أنظمة تنسيق أفضل بين البلدان التي قد تمر فيها السلع غير المشروعة.

27. ويضطلع المكتب بدور رائد على المستوى الإقليمي في تعزيز حماية حقوق الملكية الفكرية وفي تمثيل الفلبين بصفتها رئيساً لشبكة خبراء إنفاذ الملكية الفكرية التابعة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا[38].

28. وقد اتخذت شبكة خبراء إنفاذ الملكية الفكرية خطوات كبيرة على مر السنين في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ويجري النظر حالياً في صياغة مذكرة تفاهم إقليمية بين أصحاب الحقوق ومنصات الإنترنت، استناداً إلى الخبرة الحالية في المنطقة حيث يوجد بالفعل مذكرات تفاهم بين الفلبين وتايلند.

29. وعملت الشبكة أيضاً مع الفريق العامل المعني بالامتثال للإنفاذ الجمركي التابع لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، تحت رئاسة الفلبين. ويواصل مكتب الفلبين للملكية الفكرية استكشاف المجالات الممكنة للتنسيق في محاولة لتسريع تحقيق أهداف الإنفاذ بموجب خطة عمل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا 2016-2025 المعنية بحقوق الملكية الفكرية[39].

30. وتنظر الشبكة أيضاً في جدوى المشاركة مع لجنة التنسيق المعنية بالتجارة الإلكترونية التابعة لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا لمناقشة أفضل الممارسات في تأمين معاملات التجارة الإلكترونية في المنطقة، مع تحفيز المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتبني التجارة الرقمية.

---

[38] لمزيد من التفاصيل عن شبكة خبراء إنفاذ الملكية الفكرية وعن التعاون الإقليمي بشأن إنفاذ الملكية الفكرية، انظر آلان بي غيبتي (2017)، التعاون الإقليمي بشأن إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (الصفحات 28-32 من الوثيقة WIPO/ACE/12/5 Rev. 2)، متاحة عبر الرابط: https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=381796.

[39] يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط التالي: https://www.aseanip.org/Portals/0/ASEAN%20IPR%20ACTION%20PLAN%202016-2025%20(for%20public%20use).pdf?ver=2017-12-05-095916.

31. وتُعد هذه الجهود التعاونية جزءاً من دَفعة الفلبين الأوسع نطاقاً لتعزيز الجهود على مستوى رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من خلال إطلاقها لبرنامج "*ANIEE ACTS Beyond 2020*" المقترح. ويهدف جدول أعمال البرنامج إلى تسريع وتيرة التقدم في مجال الإنفاذ في المنطقة من خلال التركيز على الوعي والقدرات والتكنولوجيا والتآزر، وهي العناصر الأربعة التي تشير إلى اسم البرنامج "ACTS".

ج. الفصل في قضايا التعدي على الملكية الفكرية

32. من بين المهام المهمة التي يضطلع بها مكتب الفلبين للملكية الفكرية في مجال الإنفاذ توجيه نظام العدالة لصالح أصحاب حقوق الملكية الفكرية.

33. فقد أصدرت المحكمة العليا في عام 2020 القواعد الخاصة لعام 2020 بشأن ملاحقة قضايا الملكية الفكرية، التي جاءت تعديلاً لإصدار 2010 [40]. وهذه القواعد المنقَّحة أحد الجهود التي استهلَّها مكتب الفلبين للملكية الفكرية، وتهدف إلى تحسين الإجراءات القضائية المعنية بقضايا التعدي على الملكية الفكرية وتسريعها. وتشمل أبرز الأحكام ما يلي:

- تقليص مدة إصدار الحكم؛
- زيادة عدد المحاكم التي تُصدر أوامر التفتيش والضبط؛
- التكليف بتدريب القضاة وموظفي المحاكم.

سادساً. تمكين أصحاب الحقوق

34. يعمل مكتب الفلبين للملكية الفكرية باستمرار مع أصحاب الحقوق لمساعدتهم على مواجهة التحديات الجديدة الناجمة عن الاقتصاد الرقمي. وفي الآونة الأخيرة، عقد المكتب شراكة مع الرابطة الدولية للعلامات التجارية، التي ستعمل مع المكتب خلال الأشهر المقبلة لتحسين نظام حماية العلامات التجارية في الفلبين ومواءمة استراتيجيات الإنفاذ مع احتياجات أصحاب العلامات التجارية.

35. وأقام المكتب أيضاً شراكة مع غوغل وفيسبوك لعقد ندوات إلكترونية تهدف إلى مساعدة أصحاب الحقوق على استخدام أدوات البحث والكشف والإدارة المتوفرة لديهم لممارسة مستوى أفضل من الرقابة على حقوقهم في مجال الملكية الفكرية على الإنترنت.

سابعاً. توعية المستهلكين

36. أبدى المواطنون المعنيون على مدار العام الماضي نشاطاً كبيراً في إبلاغ مكتب الفلبين للملكية الفكرية بأفعال انتهاك حقوق الملكية الفكرية المحتملة. وسيتّبِع المكتب نهجاً مدروساً بشكل أكبر في استهداف المستهلكين في حملات التوعية والتثقيف؛ بغية الحفاظ على هذا المستوى من التفاعل.

37. وعقد المكتب شراكة مع الويبو في يونيو 2020 من أجل النشر التجريبي *لأداة الويبو لتقييم احترام المستهلك للملكية الفكرية* [41]. وستُستخدَم هذه الأداة في المرحلة الأولى من المشروع لتقييم مواقف المستهلكين وسلوكياتهم تجاه قرصنة حق المؤلف. وكُلِّفت إحدى الهيئات المهنية الميدانية بإجراء استطلاع رأي المستهلكين (الذي أُطلق في يونيو 2021) وجمع النتائج. ومن المتوقع تسليم التقرير النهائي في أكتوبر 2021.

38. ويتعاون المكتب أيضاً مع الفريق المعني بحماية المستهلك التابع لدائرة التجارة والصناعة لإعداد مواد حملات التوعية التي ستُطلَق في غضون الأشهر المقبلة.

ثامناً. الخلاصة

39. سيواصل مكتب الفلبين للملكية الفكرية تخصيص قدر كبير من الوقت والموارد والقدرات لمساعدة أصحاب المصلحة على إنفاذ حقوقهم المتعلقة بالملكية الفكرية. وسيواصل أيضاً صياغة استراتيجيته استجابةً لاحتياجات أصحاب الحقوق في ظل الاقتصاد الرقمي الدائم التطور. ولا تقتصر أهمية برنامج الإنفاذ هذا على تحقيق مصالح أصحاب الحقوق، بل يهدف أيضاً في نهاية المطاف إلى تحقيق أهداف وطنية أخرى تتمثل في حماية المستهلك، والصحة العامة، والتجارة العادلة، ووضع أساس تنظيمي سليم لجذب المستثمرين وبناء اقتصاد رقمي قوي تُحرِّكه بيئة مُعزِّزة للابتكار والإبداع.

[نهاية المساهمة]

[40] يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط التالي https://sc.judiciary.gov.ph/14365/.
[41] يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط التالي: https://www.wipo.int/publications/ar/details.jsp?id=4240.

تجربة الاتحاد الروسي في مكافحة انتشار المحتوى المقرصن على الإنترنت

مساهمة من إعداد السيد فاديم سيبوتان، نائب رئيس الدائرة الاتحادية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام، في موسكو، الاتحاد الروسي[*]

ملخص

تناقش هذه المساهمة التدابير التي اتخذها الاتحاد الروسي لمكافحة القرصنة على الإنترنت. وتنعكس فعالية التدابير، في جملة أمور، من خلال زيادة استهلاك المحتوى القانوني عبر الإنترنت وزيادة دخل أصحاب الحقوق المتأتية من مبيعاته. وفي الوقت ذاته، تواصل الدولة جهودها لجعل هذه التدابير أكثر فعالية من خلال دعمها بفعالية للوائح الذاتية التي يطورها القطاع الصناعي المعني وتشجيع التفاعل المباشر بين كبرى شركات تكنولوجيا المعلومات الروسية وأصحاب الحقوق في مكافحة القرصنة عبر الإنترنت.

أولا. مقدمة

1. تُعد الدائرة الاتحادية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام الهيئة الحكومية في الاتحاد الروسي المكلفة بالحد من انتشار المحتوى المقرصن على الإنترنت. وفي نطاق اختصاصها، تطبق هذه الهيئة آليات تشريعية مختلفة يراها أصحاب الحقوق في كل من روسيا وخارجها بأنها فعالة كما أنها تعمل باستمرار على تحسين هذه الآليات.

2. ويمكّن الإطار التشريعي الحالي تلك الهيئة أن تكافح بفعالية التوزيع غير القانوني للمحتوى على مواقع القرصنة من خلال أوامر الحظر وتقليل عائدات الإعلانات وتسييل حركة المرور، وبالتالي قطع التدفقات المالية. وتنفذ تلك الهيئة هذا العمل بالتعاون الوثيق مع أصحاب حق المؤلف وشركات تكنولوجيا المعلومات الكبرى،[42] بما في ذلك محركات البحث.

3. وتناقش هذه المساهمة أوجه التآزر التي تحققت من خلال اللوائح الحكومية إلى جانب اللوائح الذاتية التي يطورها القطاع الصناعي المعني في مكافحة القرصنة عبر الإنترنت.

ثانيا. اللوائح الحكومية

ألف. الآليات الرئيسية لمكافحة القرصنة في روسيا

4. يتمثل القانون الرئيسي الذي ينظم تدابير مكافحة القرصنة على الإنترنت في القانون الاتحادي رقم FZ-149 المؤرخ 27 يوليو 2006، بشأن المعلومات وتكنولوجيا المعلومات وحماية المعلومات.[43] ويسري ذلك القانون في الوقت الحالي على جميع الموضوعات المحمية بموجب حق المؤلف، باستثناء الصور الفوتوغرافية.

5. ويجوز لصاحب الحق اللجوء إلى إحدى الطرق الثلاث لمكافحة القرصنة:[44]

---

[*] الآراء المعبر عنها في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين، وليست بالضرورة آراء الأمانة أو أي من الدول الأعضاء في الويبو.

[42] شركات تكنولوجيا المعلومات هي شركات متخصصة في معدات الحاسوب والبرمجيات وتلك العاملة في مجالات التكنولوجيا الفائقة ذات الصلة، بما في ذلك مشغلي الاتصالات ومحركات البحث وما إلى ذلك.

[43] يُتاح القانون الاتحادي رقم FZ-149 المؤرخ 27 يوليو 2006 بشأن المعلومات وتكنولوجيا المعلومات وحماية المعلومات (بصيغته المعدلة حتى القانون الاتحادي رقم FZ-177 المؤرخ 8 يونيو 2020) على: https://wipolex.wipo.int/en/legislation/details/2072. وأدرجت المادة 2.15 في القانون الاتحادي رقم FZ-149 بموجب القانون الاتحادي رقم FZ-187 المؤرخ 2 يوليو 2013، بشأن إدخال تعديلات على بعض قوانين الاتحاد الروسي حول حماية الحقوق الفكرية في شبكات المعلومات والاتصالات، وهو متاح على: https://wipolex.wipo.int/ar/legislation/details/17108.

[44] لمزيد من المعلومات التفصيلية حول الخيارات المدرجة، انظر مساهمة فاديم سيبوتان (2019) *تحسين آليات مكافحة نشر المحتوى المقرصن على الإنترنت في الاتحاد الروسي* (الصفحات من 12 إلى 16 من الوثيقة WIPO/ACE/14/8 Rev.)، المتاحة على: https://www.wipo.int/meetings/ar/doc_details.jsp?doc_id=450691

- حكم محكمة بشأن التدابير المؤقتة (المادة 2.15)؛
- وقرار محكمة بحظر المواقع المتعدية بشكل دائم (المادة 15.6)؛
- وقرار وزارة التنمية الرقمية والاتصالات والإعلام بتطبيق حظر دائم على المواقع التي تطابق المواقع التي تعرضت للحظر بقرار من المحكمة (المادة 6.15(1)).

6. ويجري تطبيق هذه الآليات التشريعية على نطاق واسع. ففي وقت كتابة هذه المساهمة، تمت إزالة المحتوى المقرصن أو حظره على 1.5 مليون موقع على أساس 17000 أمر قضائي مؤقت، و900 قرار من المحاكم، و27000 قرار صادر عن وزارة التنمية الرقمية والاتصالات ووسائل الإعلام.

7. كما يستخدم أصحاب الحقوق في الخارج الآليات بشكل متكرر. وتلقت الدائرة الاتحادية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام حتى الآن أكثر من 380 قرارًا من محكمة مدينة موسكو فيما يتعلق بالطلبات التي قدمها رواد عالميين في صناعة السينما، مثل Warner Bros. Entertainment Inc (136 قرارًا)، وأقسام مختلفة من Sony (137 قرارًا)، وUniversal Music (88 قرارًا) وشركة Disney Enterprises Inc (11 قرارًا) وشركة Marvel (تسعة قرارات).

8. وبالإضافة إلى حظر مواقع محددة تنشط في القرصنة، يجري اتخاذ تدابير لتقليص حركة المرور إلى هذه المواقع. وتتعاون الدائرة الاتحادية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام منذ عام 2017 بشكل مكثف مع محركات البحث (Yandex وGoogle وMail) لإزالة الروابط المؤدية إلى المحتوى المتعدي من نتائج البحث. كما تنص الأحكام الخاصة بالحظر الدائم (المادة 6.15) وحظر المواقع المطابقة (المادة 15.6-1) على إزالة هذه الروابط. وعندما يكون النفاذ إلى المحتوى مقيدًا على أساس المادة 2.15، فإن إزالة الروابط من نتائج البحث منصوص عليها في المادة 8.15.

باء. اتخاذ إجراء جديد لحماية موضوع يغطيه حق المؤلف والموزع من خلال التطبيقات البرمجية

9. بما أن نسب حركة المرور المتعلقة بالهاتف المحمول شهدت ارتفاعا مطردا، فإن سوق تطبيقات الهاتف المحمول يتطور أيضًا بسرعة، والتي يمكن من خلالها أيضًا توزيع المحتوى المقرصن.

10. واستجابة لهذه التهديدات، تم تعديل القانون الروسي، وفي 1 أكتوبر 2020، دخلت التعديلات على المادة 2.15 من القانون الاتحادي رقم FZ-149 حيز النفاذ.[45]

11. وفي هذا الصدد تقوم الدائرة الاتحادية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام بإرسال إشعار إلى مصدر المعلومات الذي يستضيف التطبيق (ما يسمى متجر التطبيقات) تطلب منه إزالة الموضوع المحمي بحق المؤلف من التطبيق. وإذا لم يمتثل صاحب التطبيق لمتطلبات القانون الفيدرالي رقم FZ-149، فإن متجر التطبيقات ملزم بتقييد نفاذ المستخدمين الروس إلى التطبيق. وإذا لم يُلبى الطلب في غضون 24 ساعة، تقوم الدائرة الاتحادية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام بتزويد مشغل الاتصالات بالمعلومات اللازمة لتقييد النفاذ إلى التطبيق.

12. وفي وقت كتابة هذه المساهمة، تلقت الدائرة الاتحادية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام 28 حكمًا قضائيًا، تتعلق بـ 19 تطبيقًا للهاتف المحمول. وتمت إزالة المحتوى المقرصن من 13 تطبيقًا برمجيًا. كما تم تقييد نفاذ مستخدمي الإنترنت الروس إلى ستة تطبيقات.

ثالثا. اللوائح الذاتية للقطاع الصناعي المعني

13. كما تدعم الدائرة الاتحادية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام بنشاط وتشجع القطاع الصناعي المعني على تطوير لوائحه الذاتية.

14. وتم التوقيع في 1 نوفمبر 2018 على *مذكرة تعاون بشأن حماية الحقوق الاستئثارية في العصر الرقمي* في مقر الدائرة الاتحادية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام بين كبار أصحاب حق المؤلف في الأعمال السمعية والبصرية وأصحاب مواقع استضافة الفيديو ومشغلي محركات البحث.[46]

15. وكجزء من تنفيذ المذكرة، أنشأ الموقعون نظام معلومات - سجل يضم عناوين الموارد الموحدة (URL) لصفحات الإنترنت التي يتم فيها التعدي عل حق المؤلف. وكل صاحب حق يصادف صفحة إنترنت تتعدى على حق المؤلف يتعين عليه تقديم طلب إلى

[45] أدخلت هذه التعديلات بموجب القانون الاتحادي رقم FZ-177 المؤرخ 8 يونيو 2020 بشأن المعلومات وتكنولوجيا المعلومات وحماية المعلومات.
[46] تُتاح المزيد من المعلومات على الرابط التالي: https://rkn.gov.ru/news/rsoc/news62760.htm.

السجل الذي يعمل على مدار الساعة. وتتلقى محركات البحث البيانات من السجل كل خمس دقائق، ثم تقوم بإزالة صفحة الإنترنت التي يتم من خلالها قرصنة المحتوى من نتائج البحث في غضون ست ساعات كحد أقصى.

16. وتمكن هذه الآلية، مرفقة بالآليات التشريعية، أصحاب الحقوق من منع نشر المحتوى المقرصن على الإنترنت بشكل فعال، والأهم من ذلك، أن الأمر يتم بسرعة. ويسمح الإطار الزمني القصير لاتخاذ الإجراءات، على سبيل المثال، بالحماية الفعالة للمحتوى أثناء عرضه للمرات الأولى.

17. وفي وقت كتابة هذه المساهمة، تمت إزالة حوالي 25 مليون رابط يؤدي إلى محتوى مقرصن من نتائج البحث بتطبيق هذه الطريقة كما في الفقرة 15.

18. وبناءً على نتائج اختبار الأدوات المنصوص عليها في المذكرة، تم إعداد مشروع قانون في موقع الدائرة الاتحادية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام، يهدف إلى تعزيز آليات تطوير القطاع الصناعي المعني للوائحه الذاتية المذكورة أعلاه على المستوى التشريعي. وسينظر مجلس الدوما في المستقبل القريب في مشروع القانون.

19. وتعي الدائرة الاتحادية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام أن تشجيع الحكومة للعمليات التي تهدف إلى تطوير القطاع الصناعي المعني للوائحه الذاتية، بالتظافر مع التشريعات الحالية، سيحقق أكبر تأثير في مكافحة القرصنة عبر الإنترنت.

رابعا. أثر الجهود المبذولة من الاتحاد الروسي لمكافحة القرصنة

ألف. خدمات الفيديو عبر الإنترنت

20. بفضل الجهود المشتركة المبذولة من جانب الدولة وأصحاب الحقوق وشركات تكنولوجيا المعلومات، يتزايد بشكل ملحوظ عدد المستخدمين الذين يتصلون بالمصادر القانونية للمحتوى على الإنترنت - دور السينما الرسمية على الإنترنت. واعتبارًا من أواخر عام 2020، بلغ إجمالي إيرادات خدمات الفيديو القانونية عبر الإنترنت في روسيا 38.942 مليار روبل روسي (444 مليون يورو)، بزيادة قدرها 52 في المائة عن العام السابق. وتحققت نفس الزيادة في عام 2019 مقارنة بعام 2018.[47]

21. ويواصل النموذج القائم على دفع الرسوم (التي تشمل رسوم الاشتراكات وخدمة شراء الفيديو عند الطلب) رفع حصته والسيطرة على نموذج نشر الإعلانات. وشكّل النموذج القائم على دفع الرسوم في عام 2020 ما مجموعه 78 في المائة من إجمالي أرباح خدمة الفيديو عبر الإنترنت (قبل عام، كانت تزيد قليلاً عن 70 في المائة).

22. وعلاوة على ذلك تجاوزت خدمة شراء الفيديو عند الطلب (تأجير المحتوى أو شراء نسخة رقمية) في النصف الأول من عام 2020 نموذج نشر الإعلانات لأول مرة من حيث الإيرادات، ولكن بحلول نهاية العام، ظلت حصة الإيرادات المحققة من تأجير/شراء المحتوى أقل من تلك المحققة من نموذج نشر الإعلانات، بنسبة 17 في المائة للأولى مقارنة بنسبة 21 في المائة للثانية. وفي الوقت نفسه، بلغت حصة الاشتراكات 61 في المائة. ومن ثم، كان هيكل دخل خدمة الفيديو في عام 2020 على النحو التالي:

- النموذج القائم على دفع الرسوم: 78 في المائة (الاشتراكات وشراء الفيديو عند الطلب)؛
- ونموذج نشر الإعلانات: 21 في المائة؛
- ونماذج أخرى لتحقيق الدخل: واحد بالمائة.

باء. مبيعات تذاكر السينما

23. لا تؤثر التدابير المتخذة لحماية الملكية الفكرية على سوق المحتوى الرقمي فحسب، بل تؤثر أيضًا على سوق توزيع الأفلام. فقد بلغ إجمالي عائدات شباك التذاكر في عام 2020 في الاتحاد الروسي 22.8 مليار روبل روسي (260 مليون يورو)، 47 في المائة منها كانت من بيع تذاكر الأفلام الروسية.[48]

24. وباعت دور السينما في البلاد، التي توقفت عملياتها لمدة تتراوح من أربعة إلى تسعة أشهر في عام 2020 بسبب قيود مكافحة جائحة كوفيد-19، 88.7 مليون تذكرة، 68.6 في المائة منها في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2020.

[47] تُتاح المزيد من المعلومات على الرابط التالي: http://www.fond-kino.ru/news/itogi-kinoprokata-v-2020-godu/.
[48] تُتاح معلومات تفصيلية على الرابط: http://www.fond-kino.ru/news/itogi-kinoprokata-v-2020-godu/.

25. وانخفض حجم سوق توزيع الأفلام في عام 2020 بنسبة 58.8 في المائة في شباك التذاكر (من الناحية النقدية، يعادل هذا 32.6 مليار روبل (372 مليون يورو))، و59.6 في المائة من حيث عدد التذاكر المباعة بالمقارنة مع 2019.

26. وفي الوقت نفسه، تأثرت السوق سلباً بالجائحة. وهكذا، اعتبارًا من نهاية عام 2020، عرضت 1914 دارًا أفلامًا، أي أقل بنحو 8.7 في المائة عن نفس الفترة من عام 2019 (2096 دارًا عرضت أفلامًا حتى 31 ديسمبر 2019). وشاركت الدائرة الاتحادية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام، إلى جانب أصحاب الحقوق المعنيين، بنشاط في ضمان حماية الأفلام التي عُرضت لأول مرة في عام 2020.

خامساً - التعاون الدولي لمحاربة القرصنة عبر الإنترنت

27. أخيراً، تجدر الإشارة إلى أهمية التعاون الدولي في حماية الملكية الفكرية على الإنترنت. وفي هذا الصدد تتعاون الدائرة الاتحادية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام بنشاط مع الويبو، بما في ذلك في سياق مذكرة التفاهم التي أبرمتها معها في سبتمبر 2020 بشأن توفير المعلومات لقاعدة البيانات WIPO ALERT. وأدى تنفيذ أحكام مذكرة التفاهم إلى تعزيز فاعلية مكافحة القرصنة الرقمية، لا سيما على المستوى الدولي.

28. وحمَّلت الدائرة الاتحادية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام حوالي 2000 اسم مجال على WIPO ALERT. وتتطلع الدائرة الاتحادية للإشراف على الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ووسائط الإعلام إلى تعاون طويل ومثمر مع الويبو لمكافحة المحتوى المقرصن على الإنترنت.

[نهاية المساهمة]

استخدام الإنترنت لدعم الإنفاذ الفعَّال للملكية الفكرية - تحرير القدرات وتعزيز التعاون وتوسيع نطاق أنشطة التثقيف والتوعية

مساهمة أعدتها السيدة أماندا لوثرينغن، مدير أول، إنفاذ حق المؤلف والملكية الفكرية، لجنة الشركات والملكية الفكرية (CIPC)، بريتوريا، جنوب أفريقيا [*]

المخلص

منذ أوائل عام 2020، يواجه العالم أحد أكبر تحدياته الناجمة عن جائحة كوفيد-19. لقد غيرت الجائحة طريقة عمل المهنيين الذين يكافحون التجارة غير المشروعة، لا سيَّما التجارة في السلع المقلدة. ورغم أنَّ العثور على أمَل مُشجِّع أثناء هذه الأوقات الصعبة أمرٌ عسير، إلا أن تأثير جائحة كوفيد-19 أدى إلى تعاون أوثق بين مختلف الجهات الفاعلة لدعم مكافحة السلع المقلدة. وتناقش هذه الوثيقة فوائد استخدام التكنولوجيا القائمة على الإنترنت لمكافحة القرصنة والتزوير عبر الإنترنت. وتبحث الوثيقة، على وجه الخصوص، في قدرة هذه التكنولوجيات على تعزيز التعاون بين الوكالات، ودعم التدريب وبناء القدرات، وزيادة نطاق أنشطة التثقيف وإذكاء الوعي.

أولاً: مقدمة

1. تعد حماية حقوق الملكية الفكرية بالغة الأهمية لحماية العلامات التجارية، وهي دافع رئيسي لمواءمة الإجراءات الرامية إلى إنفاذ حقوق الملكية الفكرية التي تتخذها السلطات وأصحاب حقوق الملكية الفكرية وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين.

2. شكَّل الإنترنت مصدر قلق كبير للسلطات العامة عندما يتعلق الأمر بإنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ويواجه العديد من البلدان تحديًا في اعتماد طرق جديدة لمكافحة القرصنة والتزوير عبر الإنترنت، سواءً عن طريق ضمان تحمل منصات التجارة الإلكترونية للمسؤولية عن التحقق من صحة السلع المتداولة على منصاتها أو توعية المستهلكين بالعواقب السلبية لشراء السلع المقلدة.

3. مع ذلك، ورغم التحديات التي يطرحها المحيط الرقمي في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية، يعد الإنترنت أيضًا أداة فعَّالة لمكافحة التعديات على حقوق الملكية الفكرية من خلال تحرير القدرات وتيسير التعاون بين موظفي الإنفاذ والنهوض بأنشطة إذكاء الوعي.

4. تؤدي لجنة الشركات والملكية الفكرية دورًا رئيسيًا في مكافحة عمليات التزوير من خلال الأنشطة المختلفة في الخطوط الأمامية. واضطرت سلطات الإنفاذ إلى تكييف طريقة عملها بسبب جائحة كوفيد-19، وبدأت في التعاون بنشاط وتبادل الدروس المستفادة، ليس فقط على المستوى الوطني ولكن أيضًا على المستوى الدولي، مما أدى إلى زيادة التعاون بين القطاعين العام والخاص والتعاون المتعدد القطاعات وزيادة نطاق مبادرات توعية الجمهور. ويحدث كل ذلك الآن في الفضاء الإلكتروني بجزء صغير من التكلفة.

ثانيًا: التحديات التي يطرحها الإنترنت في مكافحة المنتجات المزيفة

5. تدعم حقوق الملكية الفكرية الابتكار، وتحفز التقدم التكنولوجي. ومع ذلك، يمكن استخدام هذا التقدم التكنولوجي نفسه في التعديات على الملكية الفكرية والاستخدام غير المصرح به للملكية الفكرية. وقرصنة الإنترنت وبيع السلع المقلدة عبر الإنترنت ليس بأمر جديد. في الواقع، في السنوات الأخيرة، أصبحت منصات التجارة الإلكترونية سوقًا جديدة لهذه الممارسات.

[*] الآراء الواردة في هذه الوثيقة هي آراء المؤلفين وحدهم، ولا تعكس آراء الأمانة أو أي من الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو).

6. من الناحية التقليدية، يتم التعامل مع قرصنة حق المؤلف (التعدي المتعمد على حق المؤلف على نطاق تجاري) وتزوير العلامات التجارية بواسطة المحاكم، وبشكل أكثر تحديدًا، بواسطة القضاة الذين يطبقون قواعد الإجراءات القانونية الواجبة المنصوص عليها في القانون الوطني والمدعين العامّين الذين يحيلون المشتبه فيهم إلى المحاكم الجنائية. وفي العالم الرقمي، يبتعد إنفاذ حقوق الملكية الفكرية تدريجيًا عن المحاكم، ويُوضع بدلاً من ذلك في أيدي وسطاء يطبقون مدونات قواعد السلوك المفروضة ذاتيًا. حتى أن بعض هذه المدونات تدعو إلى ترشيح المحتوى المحتمل أن يكون مخالفًا ومراقبته. وفي جميع أنحاء العالم، يلتزم مقدمو خدمات الوصول إلى الإنترنت وغيرهم من الوسطاء عبر الإنترنت أنفسهم، أو يضطرون إلى إلزام أنفسهم، بآليات التنظيم الذاتي التي تهدف إلى توفير حلول عملية للمشكلة الضخمة المتمثلة في التعدي على حقوق الملكية الفكرية القائم على الإنترنت.

7. إن حقوق الملكية الفكرية، في جوهرها، إقليمية وتحكمها القوانين الوطنية. ومع ذلك، يتم تداول السلع المخالفة عبر الحدود من خلال شبكة الإنترنت مع مجال ضيق جدًا للتعويض. ما الذي يمكن أن يتصدى لهذه المعضلة الهائلة التي تعوق إنفاذ حقوق الملكية الفكرية؟ تميل الحكومات الوطنية إلى استحسان حلول التنظيم الذاتي المذكورة أعلاه، أو حتى تعزيزها.

8. لكن ما الحلول الممكنة الأخرى؟ كيف يمكن أن تبدو وكيف يمكننا تحسين فوائدها؟

ثالثًا: التكيف أو التخلف عن الركب - استخدام الإنترنت في دعم الإنفاذ الفعَّال لحقوق الملكية الفكرية

9. في جنوب أفريقيا، تم فرض الإغلاق الأول في 23 مارس 2020. وفي أيام قليلة، تغيرت الحياة بشكل كبير وسرعان ما أصبح العمل عن بُعد هو الوضع الطبيعي الجديد. ومع ذلك، في ظل دعم الملكية الفكرية لكل جانب من جوانب اقتصاد جنوب أفريقيا تقريبًا، بما يشمل الوظائف ذات الأجور الجيدة والفنون والعلوم والتكنولوجيا بالإضافة إلى إيجاد إطار يسمح للصناعات الجديدة والابتكار بالازدهار، لم يكن لدى لجنة الشركات والملكية الفكرية أي خيار سوى التكيف بسرعة مع الوضع الطبيعي الجديد.

أ) تأثير الإنترنت على التعاون

10. يتسم مفهوم التعاون بأنه متعدد الأوجه، حيث يُنظر إليه بشكل عام على أنه نشاط تكافلي ومتبادل المنفعة. ويُنظر إليه على أنه عنصر أساسي في عملية البحث لقدرته على تحقيق نتائج من خلال نقل المعلومات والمهارات والخبرات وتبادلها. ويدافع الكثيرون بحماس عن المبادرات التعاونية الدولية في أوساط العلوم السياسية والتنمية، نظرًا للفوائد التي تعود على جميع المشاركين. ويُعتقد أن هذا التعاون له أهمية خاصة بين الأقاليم النامية والمتقدمة لأنه يوفر مساعدة قيِّمة للشركاء في العالم النامي.

11. يمكن الاطلاع على الأدلة على كيفية دعم الإنترنت للتعاون الدولي في دراسة منشورة في *مجلة الاتصالات بواسطة الحاسوب (Journal of Computer-Mediated Communication)*، والتي خلصت إلى أن «التعاون الدولي بين العلماء قد دعا إليه الكثيرون بحماس في العالم النامي. ومن بين المتطلبات العديدة التي تدعم التعاون بين أفراد مجتمع علمي في أنحاء متفرقة، تعد تكنولوجيا الإنترنت عنصرًا بالغ الأهمية»[49]. وبحثت الدراسة أيضًا في العلاقات بين الاتصالات الإلكترونية والتعاون والإنتاجية في جنوب أفريقيا، والتي شهدت تغيرًا ملحوظًا في مجال العلوم والتكنولوجيا. ولإجراء هذه الدراسة، تم إجراء مسح على علماء من عدد مختار من معاهد البحوث والجامعات في مقاطعة كوازولو-ناتال. وخلصت الدراسة إلى أن استخدام الإنترنت، قياسًا بالوقت المنقضي في تصفح البريد الإلكتروني، يرتبط بشكل إيجابي بالتعاون.

ب) التبادل والتعاون الدوليان

12. خلال أزمة كوفيد-19، وجد مسؤولو إنفاذ القانون أنفسهم قادرين على التواصل مع نظرائهم في جميع القارات من خلال الاستفادة من العالم الجديد الواسع للمنصات عبر الإنترنت. ودعَّم التواصل مع الأفراد ذوي التفكير المماثل من خلال منصات المؤتمرات المرئية طريقة جديدة للتعاون جمعت شركاء إنفاذ القانون وأصحاب المصلحة والثقافات من مختلف القارات من خلال مجموعة من التكنولوجيات، مما أنتج مزيجًا من المعارف والمهارات والحلول. وأصبحت الفرص التي كانت تكلفتها في السابق عالية جدًا

[49] Radhamany Sooryamoorthy and Wesley Shrum, *Does the Internet Promote Collaboration and Productivity? Evidence from the Scientific Community in South Africa*, [2007] 12 Journal of Computer-Mediated Communication pp. 733-751, at p. 733.

من حيث الوقت والموارد المالية متاحة بجزء بسيط من التكلفة والجهد. وكان لذلك فائدة إضافية تتمثل في تحرير الموارد والسماح لمسؤولي الإنفاذ بالتركيز على نجاح العمليات.

13. استمر تكثيف التعاون على المستوى العالمي بواسطة وحدة إنفاذ الملكية الفكرية التابعة للجنة الشركات والملكية الفكرية، وزادت فرص المشاركة في المناقشات، بما في ذلك مع البلدان الأفريقية المجاورة، وتبادل الدروس المستفادة في جنوب أفريقيا، مما عزز بدوره إنفاذ حقوق الملكية الفكرية. ونظمت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) أحد هذه الاجتماعات، الذي ضم مجموعات صناعية تُمثِّل صناعات المستحضرات الصيدلانية والسلع الاستهلاكية السريعة التداول والتبغ والخمور.

14. وهناك مثال جيد آخر وهو ندوة عبر الإنترنت أبرزت أهمية سياسة الأزمات لحكومة جنوب أفريقيا فيما يتعلق بالحظر الكامل للخمور، وتأثيرها على التجارة غير المشروعة وتجارة التزوير. وخلال هذه الندوة عبر الإنترنت، تمت مشاركة الدروس التي استخلصتها جنوب أفريقيا أثناء الجائحة مع بقية العالم. كما أن عرض العمل المُنجز في هذا المجال والتزام الحكومة بدعم أصحاب حقوق الملكية الفكرية يسهم في نهاية المطاف في زيادة الاستثمار في البلد.

15. يُسهِّل التعاون الدولي من خلال المنصات عبر الإنترنت تحديد الاتجاهات على مستوى المجتمعات العالمية للإنفاذ. على سبيل المثال، يمكن ملاحظة التحوُّل الواضح في محور تركيز مسؤولي الإنفاذ في جميع أنحاء القارة الأفريقية، مع انتقال الأولويات من مجرد مصادرة البضائع (السلع) إلى الكشف عن الأشخاص الأكثر تورطًا في جرائم الملكية الفكرية وملاحقتهم. وقد سمح تبادل المعلومات في إطار هذا الهدف باستهداف زعماء عصابات الجريمة المنظمة، التي تدعم السلع المقلدة.

ج) تنسيق عمليات الإنفاذ

16. ازداد تنسيق عمليات الإنفاذ في الفضاء الافتراضي. وقد تم التخطيط للعديد من العمليات مع التركيز على الأغذية والمشروبات المقلدة والمتدنية النوعية، والتركيز بشكل خاص على المنتجات التي تشكل خطرًا على صحة الإنسان. على سبيل المثال، سهَّلت خدمات الدردشة مشاركة صور السلع المزعوم أنها غير مشروعة وطلب المشورة من الزملاء.

17. بالإضافة إلى ذلك، سمحت خدمات المؤتمرات عبر الإنترنت للشركاء بالعمل معًا وتكوين تحالفات جديدة. وقد حقق العمل مع أصحاب الحقوق في الفضاء الافتراضي لدعم وكلاء إنفاذ القانون في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية نتائج ملموسة ساهمت في هوامش ربحية لأصحاب الحقوق.

18. أحضرت الاجتماعات عبر الإنترنت النظراء من جميع أنحاء القارة الأفريقية إلى أماكن عمل بعضهم بعضًا بنقرة زر واحدة. وساهمت مشاركة التحديات ونجاحات العمليات على أساس أسبوعي في الشعور بالعمل بمثابة فريق واحد في إطار مجتمع أوسع نطاقًا للإنفاذ على الصعيد العالمي. وسرعان ما أصبح هذا الواقع اليومي الجديد.

19. كما يجري استخدام التكنولوجيا القائمة على الإنترنت لتوحيد ممارسات حفظ السجلات على مستوى وكالات الإنفاذ في جنوب أفريقيا. ونظرًا لعدم وجود بيانات دقيقة عن مصادرة المنتجات المتعدية على حقوق الملكية الفكرية، من الصعب تحديد التكلفة الدقيقة لتأثير التعديات على الملكية الفكرية على اقتصاد جنوب أفريقيا. ولمعالجة هذه المسألة، قطعت لجنة الشركات والملكية الفكرية شوطًا كبيرًا نحو تطوير تطبيق جديد للهاتف المحمول يُسمى الإحصائيات المبررة الدقيقة (AJS). وسيوفر التطبيق معلومات إحصائية دقيقة وبالتالي سيظهر تأثير التزوير. وهذا بدوره سيسهم إلى حد كبير في تعزيز قدرة المسؤولين على الضغط من أجل تخصيص المزيد من الموارد لأنشطة إنفاذ الملكية الفكرية.

د) التدريب وبناء القدرات عبر الإنترنت

20. رغم الأوقات الصعبة، واصلت لجنة الشركات والملكية الفكرية بناء القدرات للشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر والمبدعين والطلاب النشطين في مختلف الصناعات، وذلك من خلال المشروعات التي تركز على تعزيز وحماية الميزة التنافسية لجنوب أفريقيا من خلال الاقتصاد المبتكر للبلد. وكان لا بُدَّ من نقل كل هذه المبادرات إلى منصات افتراضية، ومن هنا نشأ شكل جديد لحلقة العمل عبر الإنترنت. وسرعان ما بدأ تسجيل الجلسات الخاصة بحلقة العمل عبر الإنترنت، ويمكن الوصول إليها عند الطلب.

21. أدت استضافة الجلسات التدريبية بأشكال متعددة إلى زيادة نطاق الوصول إليها، كما سهَّل الاستخدام الفعَّال لمنصات الإنترنت تبادل المهارات. وأشاد المشاركون في الجلسات الحقيقية والافتراضية بقيمة المزج بينهما.

22. يتمثَّل هدف رئيسي آخر من أهداف لجنة الشركات والملكية الفكرية في تدريب جميع موظفي الإنفاذ المسؤولين عن إجراءات حقوق الملكية الفكرية على التشريعات ذات الصلة، أي قانون مكافحة السلع المقلدة رقم 37 لعام 1997. وشكَّل تقديم الدعم أثناء الجائحة للمسؤولين في الخطوط الأمامية تحديًا أكثر من أي وقت مضى، وكانت هناك حاجة إلى طرق جديدة لتحقيق هذا الهدف. ومكَّنت الاستفادة من مجموعات الإنفاذ عبر خدمات الدردشة، بالتعاون مع أصحاب الحقوق، من التغلب على هذا التحدي.

23. على سبيل المثال، خلال شهر ديسمبر، الذي عادة ما يكون شهر عطلة مليئًا بالاحتفالات، وبسبب الجائحة كان تركيز سلطات الإنفاذ على اللقاحات ومعدات الحماية التي دخلت البلد بالأطنان. وقد تم تهريب الكثير من هذه المواد المتدنية النوعية والمقلدة. وللتصدي لهذه المشكلة، تم إعداد مواد التوعية التي تستهدف شركاء إنفاذ القانون بأحجام صغيرة يمكن مشاركتها بسهولة على منصات التواصل الاجتماعي.

هـ) حملات توعية قائمة على وسائل التواصل الاجتماعي حول احترام الملكية الفكرية

24. يمكن أيضًا استخدام شبكة الإنترنت نفسها، التي تعد منصة تجارية رئيسية للسلع غير المشروعة، في استهداف الجمهور بحملات توعية لتوجيه المستهلكين وتحذيرهم من المخاطر التي تُشكِّلها أدوات الحماية المقلدة. وأتاح ذلك نشر رسائل التوعية، مثل الرسائل الواردة أدناه، على مختلف قنوات التواصل الاجتماعي ونقلها مباشرة إلى الحواسيب الشخصية والهواتف المحمولة للجمهور المستهدف.

25. في الواقع، وبالتوازي مع توجيه عمليات مكافحة التزوير ودعمها، تُشكِّل أنشطة التوعية العامة التي تتناول إنفاذ حقوق الملكية الفكرية واحترامها جزءًا بالغ الأهمية من مكافحة السلع المزيفة.

26. خلال جائحة كوفيد-19، تم الاحتفال باليوم العالمي للملكية الفكرية وتم استغلال مزايا التواصل عبر الإنترنت لزيادة التأثير والوصول. وفي عام 2021، كان الاحتفال مصحوبًا بحملة قوية استخدمت قنوات الراديو المجتمعية ومنصات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية لتوصيل رسائل مختلفة حول أهمية الملكية الفكرية. وكان الحدث الرئيسي عبارة عن «حلقة عمل عبر الإنترنت» حول التعديات على العلامات التجارية التي تستهدف الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة في مجالات الطباعة والتغليف.

رابعًا: الاستنتاجات

27. تم الاحتفاء بظهور شبكة الإنترنت في أوائل التسعينيات من القرن العشرين، وذلك لما توفره من فرص التعاون التي ترتبط أساسًا بتبادل المعلومات وتنسيق الأنشطة. وبدا أن فرص إقامة الشراكات والمشروعات والبرامج العلمية في الساحة الدولية لا حصر لها، حيث أصبح الاتصال ونقل المعلومات بسرعة وكفاءة وفعالية واقعًا. والآن، وبصفة يومية تتحقق التوقعات التي صاحبت ظهور شبكة الإنترنت منذ أكثر من 30 عامًا، والنتائج تتحدث عن نفسها. ويشعر المسؤولون بالحماس لقدرتهم على الاتصال بنظرائهم، وقلما تفوتهم الاجتماعات، حتى وإن كان ذلك يعني الاتصال عبر الهاتف المحمول في طريق العودة من مسرح جريمة.

28. الوصول إلى الإنترنت من الهاتف المحمول أو الحاسوب هو عنصر أساسي للعالم النامي. وسيجري تعزيز فرص التعاون مع تقليل المسافة الافتراضية بين البلدان النامية والمتقدمة، والحدّ من القيود المفروضة على العمل التفاعلي إلى أدنى حد. لقد عشنا الأوقات التي عززت فيها المعلومات والتقنيات الناشئة أنواعًا جديدة من التعاون، وقد لا يزال من الممكن تحسين هذه الأنواع.

29. قد يبدو العثور على أمَل مُشجِّع أمرًا صعبًا خلال هذه الأوقات، ولكن أزمة كوفيد-19 أدت إلى تعاون وثيق في مكافحة جنوب أفريقيا للسلع المقلدة. ويعد التعاون والتآزر الوثيق بين مختلف القطاعات والبلدان والمؤسسات العامة والخاصة أمرًا رئيسيًا في معركتنا ضد السلع المقلدة. ورغم أن المعركة ضد التجارة غير المشروعة لم يتحقق الانتصار فيها بعد، أدت الجائحة إلى توسيع نطاق الإمكانيات بفضل التكنولوجيا، مما سمح للسلطات بأن تصبح أكثر اتحادًا في مكافحة التجارة غير المشروعة.

[نهاية الوثيقة]